الحرب المستحيلة بين أفغانستان وباكستان

محمد المختار الشنقيطي*

ملخص: تتناول هذه الدراسة الجذور العميقة للخلاف المزمن بين أفغانستان وباكستان، وتكشف خلفياته التاريخية، وما لابسه من إشكالات قانونية، ومطامح سياسية، ونوازع قومية. فتعيد أصل النزاع إلى رسم الحدود بين مملكة أفغانستان والهند البريطانية نهاية القرن التاسع عشر، ثم تتتبَّع مساره التالي، ابتداء من رفض أفغانستان الاعتراف بالحدود الدولية بينها وبين باكستان منذ استقلال باكستان عام 1947 حتى اليوم. كما تربط الدراسة الشقاق بين الدولتين بالمحن التي عاشها الشعب الأفغاني جراء الاحتلال السوفييتي ثم الأميركي، وسعي أفغانستان إلى الخروج من مأزق الدولة الحبيسة، وحاجة باكستان إلى ظهير أفغاني يكون عمقا إستراتيجيًّا لها، ويؤمِّن لها ظهرها في صراعها التاريخي مع الهند. وتنتهي الدراسة باقتراح معالم للمستقبل يرى كاتبها أنها أجدرُ بالبلدين الجارين، وأرفَقُ بشعبيهما الشقيقين.

الكلمات المفتاحية: أفغانستان، باكستان، الخلاف المزمن، الحدود الدولية.

* جامعة قطر قسم الشؤون الدولية، قطر.

The Impossible War between Afghanistan and Pakistan

MUHAMMET MUHTAR ŞANKITI*

ORCID NO: 0000-0003-0916-1911 m.elmoctar@qu.edu.qa

ABSTRACT: *This study delves into the deep-rooted origins of the rift between Afghanistan and Pakistan, revealing its complex historical background and the intricate interplay of its legal disputes, political ambitions, and nationalist impulses. It traces the origins of the conflict to the late nineteenth-century border demarcation between the Kingdom of Afghanistan and British India, and to Afghanistan's steadfast refusal to recognize the international border with Pakistan from 1947 to the present. The study also examines Afghanistan's efforts to overcome its landlocked dilemma and Pakistan's pursuit of strategic depth in its prolonged rivalry with India, concluding with a vision for a future that, in the author's view, offers a more fitting destiny for the two neighboring states and a gentler, more fraternal path for their kindred peoples.*

Keywords: *Afghanistan, Pakistan, Chronic Dispute, International Borders.*

* Qatar University Department of International Affairs, Qatar.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(4/14)
153 - 192

Received Date: 14 / 08 / 2025 • Accepted Date: 10 / 11 / 2025

This work has been prepared in accordance with ethical principles.

DOI:10.36360/1560-014-004-007

CC BY NC

المقدمة

ترتبط باكستان وأفغانستان بأواصر وثيقة: إذ تجمع بين الشعبين العقيدة الإسلامية، والأرحام الإنسانية، والجوار الجغرافي، والعمق الإستراتيجي. لذلك فُوجِئ الكثير من المسلمين في أرجاء العالم بالنزاع الذي تصاعد بين الدولتين خلال العام الماضي وهذا العام. وهو نزاع يميل المتابعون المسلمون خارج الدولتين إلى تناوله تناولاً عاطفيًّا وتجريديًّا، يذكِّر بالأُخُوَّة بين الشعبين الشقيقين، ويدعو إلى حقن الدماء بين المسلمين. ولسان حالهم يقول مع الشاعر العربي الذي قتل أخوه ابنَه:

أَقــولُ لِـلـنّـفـسِ تَـأسـاءً وتَـعـزيـةً ... إحْـدَى يَـديَّ أَصابَتْنِي ولـم تُـرِدِ
كِلاهُـمـا خـلَـفٌ مـن فَـقْـد صاحبِه ... هذا أَخي حِينَ أَدعـوهُ، وذا ولَدِي[1]

وهذا موقف نبيل يدل على عمق الروابط الإسلامية والإنسانية، والأواصر الأخوية الوجدانية بين الشعبين الأفغاني والباكستاني. بيد أن التناول العاطفي والتجريدي للصراعات السياسية قلَّما يثمر حلولاً عملية، إذا أُغفِلَ ما لتلك الصراعات من جذور تاريخية، وما يلابسها من إشكالات قانونية، ومطامح سياسية، ونوازع قومية. وربما يكون شعر الشاعر الفارس نَصر بن سَيّار اللَّيثيّ الكِنانيّ (46-131هـ) -على ما فيه من نبرة حزينة- أبلغَ وصفا للوضع الحالي، وأوْلى بالاقتباس على ألسنة الحريصين على تجاوز هذا الشقاق بين البلدين. كان نصر آخر ولاة الدولة الأموية على إقليم خراسان، الذي يشمل اليوم قسمًا كبيرًا من أفغانستان، وأجزاء من باكستان وإيران وتركمانستان. وحين رأى عاصفة الثورة العباسية القادمة من الشرق، أنذر الأمويين قائلاً:

أَرَى خَـلَـلَ الـرَّمَـادِ وَمِـيـضَ جَمْرٍ ... ويُـوشِـكُ أنْ يـكـونَ لَـه ضِـرَامُ
فَـإِنَّ الـنَّـارَ بِـالـعُـودَيْـنِ تُـذْكَـى ... وَإِنَّ الـحَـرْبَ أَوَّلُـهَـا الـكَلَامُ
فَـإِنْ لـم يُطْفِهَا عُـقَـلاَءَ قَـوْمٍ ... يَـكُـونُ وَقُـودُهَـا جُـثَـثٌ وَهَـامُ
فَقُلْتُ مِـنَ التَّعَجُّبِ: لَيْتَ شِعْرِي ... أَأَيْـقَـاظٌ أُمَـيَّـةُ أَمْ نِـيَـامُ؟![2]

وفي هذا البحث نتناول الشقاق الأفغاني الباكستاني، بنبرة النذير الخائف على الشعبين الشقيقين، وعلى عامة المسلمين في وسط آسيا وغربها. وذلك بكشف جذوره التاريخية،

وما يلابسه من أبعاد الجغرافيا السياسية، والعصبيات القومية، والصراعات الدولية. ثم نقترح أفكارًا عملية قد تعين على تجاوز هذا الصراع، والبدء في مسار تاريخي جديد، أجدرَ بالبلدين، وأرفَقَ بشعبيهما. فالمناصحة على بيِّنة أجدى من المناصرة على غير بينة.

سجَّادة إقبال الأفغانية

حينما زرتُ في ختام عام 2023 «جاويد منزل» -وهو بيت الشاعر الفيلسوف محمد إقبال (1877-1938) الذي أصبح الآن «متحف العلامة إقبال» في مدينة لاهور الباكستانية- لفتت نظري سجادة كبيرة معلقة على مدخله الداخلي، وهي مهداة لإقبال من ملك أفغانستان نادر شاه (1883-1933م) الذي كان يكنُّ له توقيرًا كبيرًا. وقد استدعى هذا الملك إقبالاً إلى أفغانستان في أكتوبر 1933م، ليستشيره في الإصلاح التربوي في بلاده، ونظم إقبال في ذلك قصيدته الطويلة «المسافر»[3]. ثم ما لبث أن اغتيل الملك نادر شاه، وماتت الفكرة معه، لكن محبة الشعب الأفغاني لم تمت في قلب إقبال إلى أن رحل عن الدنيا.

وبادل الأفغان إقبالاً الحب بحب. لذلك لا عجب أن ضريحه في مدينة لاهور مبنيٌّ بالرخام الأبيض الذي تبرَّعت به الحكومة الملكية الأفغانية، كما أن شاهد قبره مرصَّعٌ بحجر اللَّازورْد الأزرق المجلوب من أفغانستان. وقد وصف إقبال الأفغان بأنهم «سكان الجبال الذين تسري دماء الأسود في عروقهم... وفي أعينهم نظرات الصقور»[4]. كما عدّ أفغانستان قلبَ آسيا، فكتب: «آسيا جسد من ماء وطين، وأفغانستان هي القلب من ذلك الجسد، فإذا فسدت أفغانستان فسدت آسيا كلها، وإذا صلَحت أفغانستان صلَحت آسيا كلها»[5]. وكان إقبال يقدِّر الشيم التي اشتهر بها الأفغان عمومًا -والبشتون خصوصًا- من الإقدام في الحرب، وإكرام الضيف، وإباء الضيم، فضلاً عن الاعتزاز العميق بِدِين الإسلام، والاستعداد للموت ذودًا عن حِياضه. لكنّ إقبالاً كان يخشى أيضًا مما دعاه «تدهور الروح الأفغانية»[6] بسبب العصبيات العشائرية والقومية التي عدّها أصنامًا يجب تحطيمها، لمصلحة الأمة الإسلامية الجامعة. وهو في ذلك يقول:

«لقد انشطر مسلمو الجبال إلى آلاف القبائل.
ولكل قبيلة منها صنمها الخاص...
وفي كل معبد من معابدها «لاتٌ» و«مَناةٌ».
فعسى الله أن يمنحكم القوة لتحطيمها جميعًا»[7].

وقد وقف إقبال خلال رحلته إلى أفغانستان وقفة شعرية طويلة عند قبر الملك أحمد شاه الدوراني مؤسس الإمبراطورية الدورانية، ذات الحضور الكثيف في الذاكرة الأفغانية، وسنعود إليها فيما بعد. فليس تقدير الإمبراطور أحمد شاه خاصًّا بالأفغان المعاصرين كما ذهب إلى ذلك باحثون غربيون[8]، بل شاركهم في ذلك إقبال الذي شبَّهه في قصيدته بفاتح القسطنطينية، السلطان العثماني العظيم محمد الفاتح (1432-1481)[9]. ويَعدّ الباكستانيون عمومًا إمبراطورية الدورانيين البشتون سلفًا لهم، وصفحةً مجيدة من تاريخهم، بنفس القدر الذي يعدّهم الأفغان كذلك. كما كان إقبال معجبًا بالشاعر الفارس البشتوني، ورمز الوطنية الأفغانية اليوم، خوشحال خان ختك (1613-1689) وأشاد به في شعره[10].

فالشعبان الباكستاني والأفغاني تجمعهما ذاكرة تاريخية مشتركة. وقد أسهم في التماهي بين الشعبين أن باكستان لم تنشأ أصلاً على أساس الانتماء القومي، بل على أساس الانتماء للعقيدة الإسلامية الجامعة، إذ هي تتألف منذ تأسيسيها من قوميات عدة، منها البنجابيون، وهم الأوفر عددًا، ثم البشتون الذين يلونهم في العدد، ثم السنديون، والسرايكيون، والبلوش. وإنما يجمع بين هذه القوميات الانتماء إلى العقيدة والحضارة الإسلامية. وكانت رؤية المؤسسين لباكستان -خصوصًا الشاعر محمد إقبال والقائد محمد علي جناح- هي تشييد هذه الدولة على أساس الارتباط الوثيق بمحيطها الإسلامي، ومنه أفغانستان بطبيعة الحال. بيد أن أعباء التاريخ، وعوائق الجغرافيا، وأنانيات السياسة، لم تسمح للعلاقات بين أفغانستان وباكستان أن تتوثَّق على نحو ما حلُم به إقبال، بل شوَّشت النزعات القومية الضيقة على ذلك التاريخ المشترك والحُلم المشترك.

لذلك فإن صفحات من التاريخ قد تفيد في فهم الشقاق الحالي بين البلدين الشقيقين. ففي منتصف القرن الثامن عشر، وُلِدت الإمبراطورية الأفغانية الدورانية على يد أحمد

شاه الدوراني (1720–1772)، الذي يسميه الأفغان أحمد شاه بابا، ويعدّونه الأب المؤسس لدولة أفغانستان الحديثة. وقد اتخذ الملوك الدورانيون من قندهار ثم كابول عاصمة سياسية لهم، وجعلوا مدينة بيشاور عاصمة صيفية. وتوسعت هذه الإمبراطورية لتصبح في بضعة عقود أكبر دولة إسلامية في القرن الثامن عشر بعد الإمبراطورية العثمانية.

> إن للخلاف الحالي بين باكستان وأفغانستان جذورًا قديمة ترجع إلى أيام الإمبراطورية الدورانية، ثم الحقبة الاستعمارية الإنكليزية، ومواريث «اللعبة الكبرى» في آسيا الوسطى

وامتدت سلطة الملوك الدورانيين أيامَ عزهم من كشمير إلى بحر العرب، ومن آسيا الوسطى إلى دلهي، فشملت مساحةُ دولتهم –إضافة إلى أفغانستان الحالية– معظمَ مساحة باكستان، والمناطق الشمالية الغربية من الهند، وبعض الأقاليم الجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية من إيران، وأجزاء من طاجيكستان وتركمانستان. بيْدَ أن الإمبراطورية الدورانية لم تُعمَّر طويلاً، فقد تمزقت بالصراعات الداخلية، وانهارت في وجه غزوات السِّيخ ثم البريطانيين[11]. وتحولت نواتها الأفغانية ساحة تنازع ضمن ما سُمِّي «اللعبة الكبرى»[12] أي الصراع على النفوذ بين الإمبراطورية البريطانية وروسيا القيصرية.

بذور الشقاق وجذوره

ونظرًا لهذا الإرث التاريخي المعقد، والمجد الإمبراطوري الضائع، يرى العديد من الساسة والمثقفين البشتون أن شعبهم عانى ضيمًا تاريخيًّا، بعد أن فقدوا نفوذهم الإقليمي، وسطوتهم العسكرية. ولا تزال ذاكرة الإمبراطورية الدورانية حافزًا مهمًّا من حوافز الثقافة السياسية البشتونية حتى اليوم، ومصدرًا من مصادر النزاع بين أفغانستان وباكستان. فأول ما يجب الانتباه له هو أن للخلاف الحالي بين باكستان وأفغانستان جذورًا قديمة ترجع إلى أيام الإمبراطورية الدورانية، ثم الحقبة الاستعمارية الإنكليزية، ومواريث «اللعبة الكبرى» في آسيا الوسطى.

وقد انبعثت العصبية القومية البشتونية مع ميلاد باكستان، بعد تقسيم الهند البريطانية بين المسلمين والهندوس. ففي يوم 30 سبتمبر 1947 ناقشت منظمة الأمم المتحدة طلب انضمام دولتين للمنظمة، هما: مملكة اليمن، وجمهورية باكستان الإسلامية التي نالت

استقلالها قبل ذلك ببضعة أسابيع. ووافقت جميع الدول الأعضاء على انضمام اليمن. ووافقت كذلك كل الدول الأعضاء -بما فيها الهند- على انضمام باكستان، باستثناء دولة واحدة صوتت برفض ذلك، هي مملكة أفغانستان. وقد صرَّح ممثل أفغانستان عبد الحسين خان عزيز في الاجتماع الممهِّد للتصويت قائلاً:

«تشاركُ أفغانستان شعب باكستان بَهْجَته بحصوله على حريته، ولدينا احترام عميق لباكستان، ونتمنى لها الازدهار. ولا ترغب أفغانستان في معارضة انضمام باكستان إلى هذه المنظمة العظيمة. لكننا لا نستطيع التصويت لمصلحة باكستان الآن للأسف الشديد. ويرجع هذا الموقف المأسوف عليه إلى أننا لا نستطيع الاعتراف بإقليم الحدود الشمالية الغربية جزءًا من باكستان، إلى أن يحصل الناس في الإقليم الشمالي الغربي على الفرصة ليقرروا بأنفسهم -بعيدًا عن أي تأثير، وأكرر: بعيدًا عن أي تأثير- إن كانوا يريدون الاستقلال، أو البقاء جزءًا من باكستان»[13].

ثم طالب سفير أفغانستان بالفصل في التصويت بين ملف اليمن وملف باكستان؛ لأن بلاده توافق على انضمام اليمن إلى الأمم المتحدة، ولا توافق على انضمام باكستان إليها. ورغم أن أفغانستان صححت هذا الخطأ الدبلوماسي الفادح في الشهر التالي يوم 20 أكتوبر 1947، فإن «هذا الموقف سمَّم أجواء العلاقات الأفغانية الباكستانية»[14]. وبدأت الظاهرة التي نسمّيها هنا مجازًا جمرًا تحت الرماد في علاقات أفغانستان وباكستان. ثم زاد من تعقيد الوضع أن أقامت أفغانستان علاقات دبلوماسية مع الهند عام 1950، بعد حرب دموية بين الهند وباكستان على كشمير عامي 1947-1948، كادت تعصف بوجود الدولة الباكستانية الوليدة آنذاك.

إن المنطقة الشمالية الغربية التي تحدَّث عنها السفير الأفغاني عبد الحسين عزيز في الأمم المتحدة هي المنطقة ذات الكثافة السكانية البشتونية والبلوشية من باكستان، وهي تغطي نصف مساحتها تقريبًا. فالموقف الأفغاني من باكستان عام 1947 تجسيد لمطامح لدى القوميين البشتون في بناء «بشتونستان» كبرى، تضم القومية البشتونية (والبلوشية) كافة في أفغانستان وباكستان، وتجعل من أفغانستان دولة مطلة على بحر العرب. ويسوّغ القوميون البشتون الأفغان هذا الموقف بأن البشتون الباكستانيين «أقارب لهم، تربطهم

بهم صلات عرقية وتاريخية وثقافية»[15]، كما يدَّعون أن باكستان «كيان مصطنع»[16]. وقد بدأت فكرة بشتونستان قبل ذلك مع الكاتب الأفغاني الأميركي، الدكتور أورانغ شاه (1896–1966) الذي أسس «جمعية حرية بختونستان الأميركية» عام 1916، لكن الفكرة لم تصبح ذات مغزى سياسي جِدِّي إلا عند استقلال باكستان، أو قبله بقليل.

فالجذر العميق للشقاق الحالي بين البلدين هو رفض أفغانستان الاعتراف بالحدود مع باكستان. وهي حدود رُسِمت في ختام القرن التاسع عشر بين مملكة أفغانستان والهند البريطانية فيما عُرف بخط «دوراند»، نسبةً إلى وزير خارجية الحكومة البريطانية في الهند آنذاك هنري مورتيمر دوراند (1850–1924). ويمتد خط دوراند أكثر من 2600 كيلومتر من حدود باكستان مع الصين شرقًا، إلى حدودها مع إيران غربًا. وقد اتفق الوزير البريطاني على رسم الحدود مع أمير أفغانستان آنذاك عبد الرحمن خان (1844–1901). ولم يتوصل الطرفان الأفغاني والبريطاني إلى رسم الحدود إلا بعد حربين طاحنتين بينهما عامَي 1839 و1878.

واشتركت في رسم الحدود لجنة أفغانية بريطانية مشتركة، مسحت المنطقة مسحًا ميدانيًّا بين عامي 1894–1896، وتحقق التوقيع على اتفاقية الحدود يوم 12 نوفمبر 1893، ثم تأكيدها بعد ذلك خلال الاتفاقية الإنكليزية الأفغانية عام 1919، والاتفاقية الإنكليزية الأفغانية للصداقة عام 1921[17]. وحينما تواصلت الحكومة الأفغانية عام 1946 مع الحكومة البريطانيين، مطالبة بفتح باب الحوار معها، لإعادة النظر في موضوع خط دوراند، رد البريطانيون ردًّا لا لبس فيه بأن «خط دوراند حدود دولية تنتهي عندها المصالح الأفغانية»[18].

وقد تأكدت شرعية الحدود بين باكستان وأفغانستان بتصويت سكان المنطقة الشمالية الغربية ذات الكثافة البشتونية عام 1947 لمصلحة الانضمام إلى باكستان –بدل البقاء جزءًا من الهند– بنسبة تجاوزت 98 %[19]. وهكذا أصبح خط دوراند هو الحدود القانونية بين باكستان وأفغانستان التي تعترف به جميع دول العالم باستثناء أفغانستان، حتى هذا اليوم.

فيض المشاعر القومية

ورثت باكستان الحدود البريطانية مع أفغانستان طبقًا لمبدأ وراثة المعاهدات، وهو مبدأ مهم في القانون الدولي. فباكستان «دولة وريثة» لا «دولة جديدة» طبقًا لأحكام القانون الدولي[20]. ولذلك ورثت عن بريطانيا وعن الهند البريطانية الالتزام بعدد من المعاهدات الدولية، فهي -كجزء من الهند البريطانية سابقًا- موقعة على الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، وممثلها في الأمم المتحدة يوم انضمامها إليها عام 1947 محمد ظفر الله خان (1893-1985) كان ممثل الهند البريطانية في آخر اجتماع لعصبة الأمم عام 1939.

لكن مع تصاعد الأيديولوجيا القومية البشتونية منتصف القرن العشرين أجمعت الحكومات الأفغانية المتعاقبة على رفض الاعتراف بالحدود الدولية مع باكستان، بذرائع كثيرة منها: أن خط دوراند خط وهمي، وأن الحدود بين البلدين مصطنعة، وأن الأمير عبد الرحمن لم يوقع الاتفاقية أصلًا، وأن مدة الاتفاقية مئة سنة فقط[21]. ويدَّعي عبد الصمد غوث -نائب وزير الخارجية الأفغاني في سبعينيات القرن العشرين- في كتابه **سقوط أفغانستان** أن الأمير عبد الرحمن وقَّع اتفاقية الحدود مع البريطانيين مكرَهًا[22]، وهذا يلغي إلزامها القانوني.

وجميع هذه الذرائع لا يسندها الدليل التاريخي: فلم يتضمَّن نص الاتفاقية الحدودية سقفًا زمنيًّا محددًا لنهاية صلاحيتها، بل تدل المادة الثالثة من اتفاقية خط دوراند على أنها اتفاقية دائمة، حيث نصَّت على أن «تلتزم حكومة الهند بعدم التدخل في أي وقت من الأوقات في الأراضي الموجودة وراء هذا الخط من جانب أفغانستان. ويلتزم سموُّ الأمير بعدم التدخل في أي وقت من الأوقات في الأراضي الموجودة وراء هذا الخط من جانب الهند»[23]. ولم يكن أمير أفغانستان عبد الرحمن ضعيفًا، بل اشتهر في التاريخ بلقب «الأمير الحديدي» بسبب قوَّته وبطشه[24]، كما وصفه الوزير البريطاني دوراند بأنه «أقوى رجل تعامل معه»[25]. وقد عبَّر عبد الرحمن نفسه في مذكراته الصادرة في لندن عام 1900 عن سعادته الغامرة بالاتفاقية؛ لأنها تؤسس علاقة متينة بين أفغانستان وبريطانيا أمام تهديدات روسيا القيصرية التي ابتلعت عدة أقطار من آسيا الوسطى الإسلامية على حدود أفغانستان. وذكر الأمير في مذكراته كذلك أنه أعلن الاتفاقية أمام جميع أبنائه

ورجال دولته، وأنه وقَّع بنفسه نسختين منها[26]. ويبدو أن اتفاقية خط دوراند هي التي «حمت أفغانستان من التوسع الروسي» القادم من الشمال[27]. أما احتجاج القوميين الأفغان المعاصرين بالهيمنة البريطانية أيام ترسيم الحدود لرفض خط دوراند فهو حجة ضعيفة، مع إقرار كل الحكومات الملكية الأفغانية اللاحقة بتلك الحدود إلى غاية استقلال باكستان عام 1947، منهم الملوك المناهضون للبريطانيين، مثل الملك أمان الله خان (1892–1960).

إن السبب الحقيقي لرفض أفغانستان الاعتراف بحدود باكستان هو فيض المشاعر القومية البشتونية؛ لأن تلك الحدود تقسم البشتون إلى كتلتين: أفغانية وباكستانية، وهو أمر لم تَطِب به نفوس القوميين البشتون في أفغانستان قطُّ، سواء من كان منهم ملَكيًّا أم جمهوريًّا، شيوعيًّا أم إسلاميًّا. وقد عبَّر عن ذلك عبد الصمد غوث بالقول: «وهكذا بقرار بريطاني شُطرتْ أمة واحدة وأرض واحدة شطرين، وفُصلتْ بحدود مصطنعة، وهي الحدود المعروفة بخط دوراند»[28]. ولا تزال بعض النخب البشتونية إلى اليوم تلوم الأمير عبد الرحمن على توقيع اتفاقية خط دوراند، وتتهمه بأنه غدر بأحلام الأمة الأفغانية، وتصف قبوله بخط دوراند بأنه «وصمة عار» في جبينه[29]، دون مراعاة للظروف الصعبة التي كان يواجهها مع القوى العظمى المحيطة بأفغانستان، خصوصًا الإمبراطورية البريطانية، وروسيا القيصرية.

وصاية الأخ الأصغر

قسَّم خط دوراند البشتون كتلتين، تتضارب المصادر في حجم كل منهما. لكن طبقًا لما ذهب إليه الكاتب البشتوني الباكستاني أبو بكر صديق، فإن عدد الكتلة البشتونية في أفغانستان نحو 15 مليونًا، وهي التي تحكم أفغانستان، ومنها تتشكل جل نخبها الدينية والسياسية والعسكرية. أما الكتلة البشتونية الباكستانية فيصل عددها إلى نحو 35 مليونًا[30]. وهي تتركز في الولايات الحدودية مع أفغانستان، مع انزياح لها إلى كراتشي على ساحل بحر العرب في العقود الأخيرة. ويوجد تداخل اجتماعي كثيف بين الكتلتين على الحدود، خصوصًا في المنطقة القبَلية من الحدود، حيث ضعفت سلطةُ الدولة وارتختْ

قبضتها، وتدفَّق ملايين الأفغان إلى باكستان لاجئين؛ هروبًا من نار الحروب المتتالية منذ عام 1979.

وليست حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان استثناء من المشاعر القومية البشتونية، والذاكرة التاريخية المثقلة بإحساس المظلومية والحنين للماضي. يذهب أمين سايكال إلى أن حركة طالبان لم تعد في نظر الكثير من البشتون مجرد حركة إسلامية، بل أصبحت أيضًا تعبيرًا عن القومية البشتونية، بكل ما يحمله ذلك من ظلال التاريخ ومطامح المستقبل. صحيح أن قادة طالبان يؤكدون أن الأخوة الإسلامية تترجَّح عندهم على كل العصبيات، وهو أمر يصدق بشكل واضح على مؤسس الحركة، القائد الزاهد الملا محمد عمر (1959–2013). إذ كان من أعظم إنجازاته –كما يقول كاتب سيرته عبد الستار سعيد– أنه «اقتلع فتيل القومية العصبية من البلاد، ووحَّد مجاهدي شتى المناطق تحت راية واحدة»[31]. وفي أيامه سعت الحركة إلى «محاربة فتنة العصبية القومية، وإلغاء الانقسامات العرقية...، ورفعت شعار الأخوة الإسلامية...، بل كانت تَعدّ مسلمي العالم كلهم إخوة»[32].

لكن ما يَصدُق على الملا عمر قد لا يصدُق بالضرورة على جميع قادة طالبان ومنتسبيها. لذلك يمكن عدّ طالبان حركة تركيبية، تجمع بين الهوية الإسلامية والمركزية البشتونية، كما يرى سايكال[33]. ولو كانت هذه النزعة القومية محدودة بحدود أفغانستان لهان الأمر. لكن إحساس النخبة البشتونية في أفغانستان بالوصاية التاريخية على البشتون الباكستانيين –رغم أن عدد البشتون الباكستانيين يزيد على ضعف عددهم في أفغانستان– جعل القضية عابرة للحدود، وأسبغ عليها بعدًا غريبًا؛ لأنها بمثابة وصاية الأخ الأصغر على أخيه الأكبر.

سمَّمت هذه الوصاية العلاقة مع باكستان منذ البداية، إذ وجدت إسلام آباد في ذلك انتهاكًا لسيادتها، وتدخُّلاً في شأنها الداخلي. وأصبحت كل حادثة تفسَّر تفسيرًا سيئًا يزيد من الريبة والشك بين الدولتين. فحينما اغتال شاب أفغاني مهاجر إلى باكستان أول رئيس وزراء لباكستان لياقت علي خان (1895–1951)، اتهمت باكستان الحكومة الأفغانية

بالاغتيال. ورغم أن باكستان برأت حكومة أفغانستان من التورط في الموضوع فيما بعد[34]، فإن تلك الحادثة لا تزال جزءًا من الذاكرة المريرة في باكستان.

ثم ساءت العلاقات بين البلدين كثيرًا في فترة حكم محمد داود (1909–1978) الذي تولى رئاسة الوزارة في أفغانستان عقدًا من الزمان (1953–1963)، ثم تولى رئاسة الدولة خمس سنين (1973–1978) بعد انقلابه العسكري على أقاربه من الأسرة الحاكمة. فقد رفع داود شعار بشتونستان الكبرى، وأعلن أن «باكستان هي الدولة الوحيدة التي لدينا معها خلاف سياسي، هو قضية بشتونستان»[35]. وتجاوز محمد داود القول إلى الفعل، إذ «سلَّح القبائل البشتونية، وشجعها على قتال باكستان»[36]. فأصبحت العلاقات الأفغانية الباكستانية في فترة حكمه «على حدِّ السِّكين» بتعبير المؤرخ جوناثان لي[37].

ومع المشاعر القومية البشتونية الفياضة على الجانب الأفغاني من الحدود، لا توجد دلائل على أن السواد الأعظم من البشتون الباكستانيين يريدون الانفصال عن دولتهم، أو أنهم يرغبون في تفكيكها من أجل الاتحاد مع أفغانستان في دولة واحدة. بل العكس هو الصحيح تمامًا. فقد كان لقبائل البشتون دور مجيد في الدفاع عن باكستان في حربها مع الهند عامَي 1947–1948، حيث اجتاح الآلاف من أبناء القبائل البشتونية كشمير للاشتراك في تلك الحرب[38]. ومن المفارقة كذلك أن المقاوم الأكبر لسياسات محمد داود المعادية لباكستان كان رئيس باكستان آنذاك المارشال أيوب خان (1907–1974)، وهو بشتوني من مواليد المنطقة الحدودية مع أفغانستان، لكنه كان يرفض تمامًا تمزيق دولة باكستان، مجاراة لمطامح القوميين البشتون في أفغانستان.

حدود سياسية لا عرقية

وإذا كان الجذر العميق للنزاع الأفغاني الباكستاني هو عدم اعتراف أفغانستان بالحدود الدولية مع باكستان –كما هو واضح– فلا أمل في سِلم دائم وثقة راسخة بين البلدين دون ذلك. فالمدخل الصحيح لحل هذا النزاع المزمن هو اعتراف أفغانستان بالحدود الدولية مع باكستان، إذ لا يمكن تصور سلام دائم بين دولتين شقيقتين ترفض إحداهما الاعتراف بحدود جارتها. فرفض أفغانستان الاعتراف القانوني بالحدود مع باكستان على مدى

ثمانية عقود أمر غريب حقًّا، فلا هو يستند إلى أساس قانوني متين، ولا هو من الحكمة السياسية في شيء.

وإذا كانت الحجة الأفغانية هي أن خط دوراند يشطر قبائل البشتون شطرين، فإن كل الحدود بين الدول المعاصرة تشطر القوميات والقبائل وحتى الأسَر الواحدة، وليس ذلك بطاعن في شرعيتها. ذلك أن الحدود السياسية والقانونية تختلف طبيعةً ووظيفةً عن الحدود العرقية والثقافية. وأغلب دولنا المعاصرة وُلِدتْ ولادة غير شرعية؛ لأن المستعمرين هم من رسموا حدودها على أهوائهم، وحسب مصالحهم الظرفية، لكن ذلك لا يطعن في شرعية استمرارها، ولا قانونية حدودها بعد أن تراضى العالم كله على قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار حدودًا قانونية؛ تجنبًا للحروب الأبدية. فضلاً عما سبق فإن الحقبة الاستعمارية من مسارات تاريخية متعرجة في ماضي شعوبنا لا تخضع لحدود عرقية أو قومية.

وليست أفغانستان استثناء من هذا، فهي حصاد مسار تاريخي طويل من ميلاد الإمبراطوريات وتفككها. والإمبراطورية الدورانية البشتونية كانت مزيجًا من الأعراق والثقافات، شأنها شأن كل الإمبراطوريات، ففيها اختلط البشتون بالشعوب الفارسية والتركية والهندية وغيرها من الأقوام. والمعروف من تاريخ الملوك الدورانيين أنهم كانوا بشتونًا عرقًا، لكنهم كانوا فُرسًا ثقافةً، إذ كانت الثقافة الفارسية ثقافة النخب المسلمة في المنطقة برمتها آنذاك.

ثم إن حدود أفغانستان مع الدول الأخرى لا تختلف كثيرًا عن حدودها مع باكستان. وما لم يرسمه دوراند رسمه نظراؤه من المستعمرين الإنكليز والروس. فحدود أفغانستان مع الصين -مثلاً- كانت ثمرة اتفاق بين روسيا القيصرية والهند البريطانية. ومثلها حدودها مع إيران ودول آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان)، وهي كلها حصاد «اللعبة الكبرى» بين الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية خلال القرن التاسع عشر. فإذا ادَّعت أفغانستان أن شمال غرب باكستان كان ملكًا لها في الماضي، فما الذي يمنعها -بالمنطق ذاته- من إطلاق دعاوى مشابهة تجاه أراضي الإمبراطورية الدورانية القديمة في الهند وإيران ودول آسيا الوسطى؟! وما الذي يمنع جيران أفغانستان من

إطلاق دعاوى عريضة في الأرض الأفغانية بحجة أنها كانت جزءًا من إمبراطوريات بناها أجدادهم بحد السيف في أيام أمجادهم الغابرة؟!

إن محاولة تفكيك الدول المعاصرة سعيًا وراء الانسجام العرقي، أو تعلقًا بالأمجاد الإمبراطورية، أمر خطير. ولو انفتح هذا الباب فستنهار أغلب دول العالم، وتعود البشرية إلى تشريع الغزو الدائم، وحرب الكل على الكل، على طريقة الإمبراطوريات القديمة، دون رادع من قانون دولي أو عرف إنساني، وهذا ما سعت البشرية لتفاديه بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين. وإذا كانت غالبية الدول المعاصرة تقبل بحدود رسمها الاستعمار في غيابها التام، تجنبًا للحروب الأبدية على الحدود، فكيف بحدود شاركت أفغانستان في رسْمها، ووقَّع عليها ملِكُها، وأقرتها حكوماتها أكثر من نصف قرن (1893–1947) وهي حين وقعتها كانت دولة مستقلة، بخلاف غيرها من الشعوب التي رسم المستعمرون حدودًا بينها وهي محتلة؟ إذن ليس من الحكمة السياسية أن تُبقي قيادة طالبان في كابول هذا الموضوع مفتوحًا، مجاراة لمشاعر قومية غير عقلانية. خصوصًا أنها برهنت على النضج السياسي والواقعية السياسية في التعامل مع ملفات أخرى معقدة، مثل الانسحاب الأميركي، والعلاقة بالصين وروسيا.

خذوا الحكمة من الروس

ثم إن أفغانستان ذاتها ليست محصَّنة ضد مخاطر التمزيق إذا ساد هذا المنطق الذي يسوِّي بين الحدود العرقية والحدود السياسية؛ لأن «أفغانستان ليست من الدول المنسجمة عرقيًّا، وثقافتها الوطنية ليست ثقافة آحادية»[39]. والشعب الأفغاني الذي يقارب عدده ثلاثة وثلاثين مليونًا –حسب التقديرات الرسمية الأفغانية عام 2020– [40] لا يتألف من قومية واحدة، بل يتألف من قوميات عدة، منها البشتون الذين هم أوفر القوميات الأفغانية عددًا، مع اختلاف المصادر في نسبتهم بين السكان، حيث يرى بارفيلد أنهم يناهزون نسبة 40 % من شعب أفغانستان[41]، ويذهب أبو بكر صديق إلى أنهم يقتربون من نصفه[42]، بينما يقدِّر كونراد شَتَر أن نسبتهم تتراوح ما بين 35–50 %[43]، وهذه كلها تقديرات متقاربة.

لكن شعب أفغانستان فيه قوميات أخرى لها وزنها الديموغرافي والتاريخي، منها الهزارة (15 %)، والطاجيك (10 %)، والأوزبك (10 %)[44]، وقوميات أخرى أقل عددًا.

ولبعض من هذه القوميات امتداد عريض في الدول المجاورة لأفغانستان. فللمرء أن يتصور الآن كيف سيكون مصير أفغانستان لو أن طاجيكستان سعت إلى ضم الطاجيك الأفغان إليها، أو سعت إيران إلى فعل ذلك مع الهزارة الأفغان، أو حاولت أوزبكستان ذلك مع الأوزبك الأفغان. بل ماذا لو حاولت باكستان ضم البشتون الأفغان إليها، بحجة أن الغالبية العظمى من البشتون مواطنون باكستانيون؟ فأي بقاء للدول، وأي سلام للمجتمعات، مع هذا النمط من التفكير الذي يتجاهل حدود الدول، ويريد التطابق المستحيل بين خرائطها القانونية وخرائطها العرقية؟!

إن وحدة الشعوب أمر مطلوب ومرغوب، ووحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي، وضرورة إستراتيجية. وليس في أيٍّ مما نسطِّره هنا رضًا منا بتجزئة الأمة، ولا تشكيكٌ في واجب الوحدة أو تثبيط عنها. لكن الوحدة في العصر الحديث لا تتحقق على أسس سليمة إلا إذا كانت طوعية. وهذ كذلك قد لا تكون وحدة اندماجية بالضرورة، بل يمكن أن تكون وحدة تنسيقية، وتكاملاً مرنًا بين دول كاملة السيادة، وتوحيدًا للإرادة الإستراتيجية للأمة مع احترام الدول. أما التشبث بالعصبيات القومية، والاستئسار للذاكرة الإمبراطورية، والقفز على حدود الدول، فهي أمور مهلكة في العصر الحديث.

وربما يكون على حركة طالبان، وأنصارها الذين يتملَّكهم الحنين إلى الإمبراطورية الدورانية والوحدة القومية البشتونية أن يتعلَّموا من حكمة جيرانهم الروس، والحكمة ضالة المؤمن. فالمعروف أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ممن يحِنُّون إلى الإمبراطورية السوفييتية، ويرى أيامها أيام مجد للشعب الروسي. ففي خطاب له عام 2005 قال بوتين: «ينبغي أن نعترف بأن انهيار الاتحاد السوفييتي كان أسوأ كارثة جيوبوليتيكية في ذلك القرن [العشرين]. وبالنسبة للأمة الروسية تحول الأمر إلى مأساة حقيقية، فعشرات الملايين من مواطنينا وقومِنا وجدوا أنفسهم خارج حدود الدولة الروسية»[45].

لكن عقل بوتين العملي قاده إلى أن السعي لبعث تلك الإمبراطورية ضرب من الجنون، ولذلك استدرك، وكفكف حنينه، وذكر القول الروسي السائر: «من لا يحزنُ على انهيار الاتحاد السوفييتي فلا قلب له، ومن يسعى إلى استرداده فلا عقل له»[46]. وحينما خرج بوتين عن تلك الحكمة الروسية العملية، تورط في حرب أوكرانيا التي لم يستطع

الخروج منها حتى اليوم، رغم أنه يقود دولة عملاقة من الناحيتين العسكرية والجغرافية. فما أجدر الأفغان اليوم بالاعتبار بهذه الحكمة الروسية العملية، والإقرار بإحدى بديهيات منطق الدول المعاصرة، وهي أن الحدود السياسية والقانونية تختلف اختلافًا جوهريًّا عن الحدود العرقية والثقافية!

مبالغات إثبات الذات

ولو أن أفغانستان اعترفت بالحدود الدولية بينها وبين باكستان فسيكون ذلك فاتحة خير، تؤسِّس بناء الثقة بين الدولتين، وتحقق التعايش والتكامل بينهما، بعيدًا عن منطق القوة. وسيكون هذا الموقف كذلك أكثر انسجامًا مع رؤية القائد التاريخي لحركة طالبان، الملا محمد عمر الذي يروي عنه الناطق باسمه الملا عبد الحي مطمئن أنه قال له مرة: «يجب أن تكون سياستنا واضحة فيما يتعلق بعدم التدخل في الشأن الداخلي لباكستان»[47].

فمهما يكن لدى البشتون من عاطفة وحنين تاريخي تجاه ماضيهم، فإن الحكمة السياسية تقتضي منهم التعامل مع الحدود الأفغانية الباكستانية بواقعية وحاسَّة عملية. فتمسُّك القيادات الأفغانية بعدم الاعتراف بحدود باكستان بعد نحو ثمانية عقود من ميلادها أمر غريب حقًّا، وهو يدل على سوء تقدير خطير للعواقب. والعجيب أن قيادة طالبان الأفغانية تعاملت من قبلُ بمنطق عملي وبراغماتي مع الصين، فيما يتعلق بقضية المسلمين الصينيين، لكنها عاجزة عن التعامل العقلاني العملي مع شقيقتها باكستان فيما يتعلق بقضية البشتون الباكستانيين. يقول الملا ضعيف:

«أما سفير الصين [في باكستان] فكان الوحيد الذي يقيم علاقات جيدة مع السفارة ومع أفغانستان. وقد طلب السفر إلى أفغانستان ومقابلة أمير المؤمنين [الملا محمد عمر]. فتوليتُ تدبير الرحلة وتسهيلها. سافر أولاً إلى كابول، فلقي ترحيبًا حارًّا، ثم سافر بعدها إلى قندهار لمقابلة الملا محمد عمر. عبر السفير عن قلق حكومته إزاء الشائعات التي تفيد بأن إمارة أفغانستان الإسلامية تساعد المسلمين في شينشيانغ. وهي دولة إسلامية سابقة، أما الآن فهي جزء من الصين، وتشهد أحيانًا صراعًا مسلحًا بين مجموعات إسلامية مقاومة والحكومة المركزية. فطمأنه الملا عمر أن أفغانستان لا تتدخل في شؤون الصين الداخلية، ولا تسمح لأي مجموعة أن تستخدم أراضيها للقيام بأي عمليات تدعم

ما يحدث في شينشيانغ. واتضح أن هذه الزيارة قد روت غليل السفير الذي كان أول سفير أجنبي غير مسلم يزور الملا محمد عمر»[48].

فإذا كانت طالبان تتعامل مع موضوع مسلمي الصين بمنطق عملي يحترم حدود الدول، ويراعي موازين القوة، ويفكر في المآلات السياسية؛ فهي أوْلى بفعل ذلك في موضوع البشتون الباكستانيين، خصوصًا أن باكستان دولة مسلمة شقيقة يجمع الأفغان معها ومع شعبها ما لا يجمعهم مع أي دولة أخرى أو شعب آخر. لكن يبدو أن ثمة بعدًا نفسيًّا يجعل طالبان تتنازل للصين ولا تتنازل لباكستان. هذا البعد هو الإصرار الأفغاني على إثبات الذات في العلاقة بباكستان، وحرص طالبان على نفي التهم التي توجهها لها أطراف داخلية وخارجية بأنها صنيعة باكستانية. وهي تهمة باطلة طبعًا، لكن طالبان تبالغ في نفيها أحيانًا.

يقدم لنا عبد الستار سعيد في كتابه **عمر الثالث** عن سيرة الملا محمد عمر إضاءة لهذا الموضوع. حيث يقول وهو ينفي عن طالبان تهمة التبعية لباكستان: «في الحقيقة هذه كانت شائعة مختلقة عارية عن الصحة، همْهَمَها العدو، وطنْطَنَها بين الحين والآخر، وإلا فإن الجميع يعرف ما هي الحقيقة. ثم لو كانت حركة طالبان قد تشكلت في باكستان لكانت تحت النفوذ الباكستاني. ولكن بالعكس، **لا أحد يستطيع أن يُثبت أن الملا محمد عمر مجاهد قد اتخذ قرارًا قد راعى فيه المصلحة الباكستانية!**»[49] وهذه مبالغة في القول لا تعكس في رأيي تفكير الملا عمر وسياساته، بقدر ما تعكس الروح العصبية السائدة اليوم. فالملا عمر أعقلُ وأحكمُ من أن لا يقيم لمصالح باكستان أي حساب. والحقيقة أن الملا محمد عمر لم يكن متنكرًا لمصالح باكستان، بل كان يراعيها في كثير من مواقفه، وذلك مما يُحمَد له ولا يعاب عليه.

أرض محكومة بالفوضى

بقيت المناطق القبلية الحدودية بين الدولتين عهدًا طويلاً أرضًا «محكومة بالفوضى»[50] حسب تعبير الملا مطمئن، الناطق باسم الملا عمر، وتضاعفت هذه الفوضى مع ميلاد تنظيم «طالبان باكستان» عام 2007، وهو تنظيم شارك في نصرة طالبان الأفغانية لطرد المحتل الأميركي وعملائه، واسترداد الحكم في كابول. لكنه وجه سلاحه في الأعوام

الأخيرة ضد باكستان، وتعاظمت عملياته العنيفة داخل الأراضي الباكستانية بشكل لافت خلال هذا العام، وتضاعفت أعداد ضحاياه من الباكستانيين، فوضع البلدين على شفا حرب مدمرة. وقد وصف الملا مطمئن جوانب من هذه الفوضى، التي توسعت كثيرًا مع صعود تنظيم «طالبان باكستان»، فقال:

«عاشت المناطق القبلية في باكستان فوضى عارمة باسم طالبان الباكستانية: ففي ظل غياب القيادة المنظَّمة، وعصيان الأوامر، وكثرة المؤامرات، ارتُكِبت العديد من التجاوزات باسمها، كما استغَلَّ العديد من المتشددين القبليين الاسم، ونشطوا من خلاله، وصدرت ضدهم أحكام في جرائم قتل. واستغل اللصوص وقطَّاع الطرق الظروف، وعملوا تحت مظلتها، فعملوا في عمليات سطو وسرقة... فاستمرت عمليات القتل، واختطاف زعماء القبائل، ومضايقة الناس في المنطقة، ما خيب آمال شعب وزيرستان، وأثَّر في معنوياتهم، فقد تعرضوا للإذلال باسم طالبان، وعاشوا ظروفًا صعبة إثر العمليات العسكرية المتعاقبة»[51].

ثم ذكر كيف انشطر تنظيم طالبان باكستان «وقتل بعضهم بعضًا... ثم انقسموا إلى مجموعات متنازعة، فانضم نصفهم إلى داعش، ولم يتمكن الباقون من مواجهة واقعهم الصعب، حيث أدت عملياتهم وسياساتهم إلى تفاقم الكره تجاههم في أواسط الشعب الباكستاني»[52].

وتتهم باكستان طالبان الأفغانية أحيانًا بالدعم الصريح أو الضمني لتنظيم طالبان باكستان، وأحيانًا بالتقصير في التعاون مع باكستان في محاربة هذا التنظيم. أما طالبان فتكتفي عادة بالقول: إن الأمر مجرد مشكلة داخلية باكستانية، لا شأن لأفغانستان بها. وهو قول ملتبس في الحقيقة، إذا أخذنا في الحسبان إشكالية عدم الاعتراف بالحدود بين البلدين، وفكرة «بشتونستان الكبرى» التي يؤمن بها الكثير من الأفغان، رغم أنها تهديد وجودي لوحدة باكستان وسيادتها.

ومن الواضح أن هذا الوضع الفوضوي لا يمكن أن يدوم إلى الأبد. وأن من حق باكستان ومن مصلحتها السعي إلى ضبط تلك الحدود، وإسباغ الصبغة القانونية عليها، وبسْط سيادة الدولة في أرجائها. بل إن ذلك مصلحة مشتركة لأفغانستان وباكستان،

فالفوضى مناقضة لمنطق الدولة، وتنظيم طالبان باكستان أصبح عبئًا على أفغانستان بقدر ما هو خطر على باكستان. وقد بدأت باكستان منذ عام 2017 ببناء سور حديدي على طول الحدود مع أفغانستان، وهذا وضع سكان الحدود من الطرفين في رهَق وعنت شديدين، خصوصًا بعد ما اعتادوا أجيالاً على حدود مفتوحة، وتداخل بشري على طرفيها[53].

ولسنا نحمِّل الإمارة الإسلامية في أفغانستان كامل المسؤولية عن أفاعيل تنظيم طالبان باكستان، خصوصًا أن هذا التنظيم أوغل في تشدده أحيانًا، وانضم قسم منه إلى تنظيم الدولة (داعش)، العدو اللدود لطالبان الأفغانية ولحكمها. لكن يمكن العتب على قيادة الإمارة الإسلامية في أنها لم تكشف الغطاء السياسي تمامًا عن حركة طالبان باكستان. فهذا التنظيم إنما يتغذَّى على خطاب المظلومية البشتونية الذي تمسكت به الحكومات الأفغانية المتعاقبة منذ ميلاد باكستان حتى اليوم، منها حكومات طالبان الحالية. وهي مظلومية تعتمد سردية التشكيك في شرعية سيادة باكستان على نصف مساحتها وخُمْس شعبها.

ولو أن قيادة طالبان الأفغانية رجَّحت الأخوّة الإسلامية والقانون الدولي على العصبية العشائرية والقومية، واعترفت بشرعية الحدود الدولية بين البلدين، لسحبت بذلك البساط السياسي من تحت تنظيم طالبان باكستان، وأسهمت في قطع كل مدد أو سند اجتماعي له في باكستان وفي أفغانستان. ولو أنها تعاونت مع الحكومة الباكستانية تعاونًا جِدَّيًّا ضد هذا التنظيم لكان ذلك خيرًا لأفغانستان ومكسبًا إستراتيجيًّا لها على المدى البعيد، رغم صعوباته وأثمانه السياسية على المدى القريب. فالأفضل من فكرة بشتونستان الكبرى غير الواقعية التي يتمسك بها بعض الأفغان هو التكامل بين أفغانستان وباكستان، بطريقة تحافظ على الأخوة الإسلامية، والأرحام الإنسانية، وتحفظ المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للبلدين، مع احترام سيادة كل منهما احترامًا كاملاً.

أما مسايرة قيادة طالبان الأفغانية للنزعات الانفصالية داخل باكستان، وتوفير الغطاء السياسي والقانوني لها برفض الاعتراف بالحدود الدولية بين البلدين، ومجاراة الرأي العام المحلي في ذلك بطريقة غير عقلانية، فذلك طريق خطِر وكارثي على البلدين والشعبين، وأول من سيدفع ثمنه الفادح -للأسف- هم البشتون على ضفتي الحدود بين

أفغانستان وباكستان، إذ سيكون منهم القاتل والقتيل لو نشبت حرب حقيقية بين البلدين، لا قدر الله. وسيكون البشتون الباكستانيون خصوصًا في وضع حرج وخطير، فهم إما أن يقاتلوا مع دولتهم ضد إخوانهم البشتون الأفغان، وإمّا أن يتمرَّدوا على دولتهم ويقاتلوا أبناء وطنهم، وكلاهما خيار مرٌّ ومدمِّر.

مرارات الاستباحة الأميركية

لكن باكستان لا يمكن إعفاؤها من المسؤولية من حيث الحكمة السياسية في التعاطي مع عدد من الملفات الأفغانية. فالنزاع القديم على الحدود -رغم أنه جذر الأزمة العميق- لم يعد مصدر الخلاف الوحيد بين أفغانستان وباكستان، بل نمت على ضفافه سياقات سلبية متجددة، لم يستطع الطرفان تجاوزها، يرجع بعضها إلى مواريث الحروب الطويلة التي عانتها أفغانستان منذ عام 1979، ويرجع بعضها الآخر إلى ظروف الجغرافيا السياسية المحيطة بالبلدين، والصراعات الدولية المؤثرة فيهما. وهنا يحسن التوقف عند بعض تلك السياقات.

انشغلت الدولتان عن موضوع الخلاف الحدودي المزمن بالاحتلال السوفييتي ثم بالاحتلال الأميركي لأفغانستان، وما ترتب عليهما من محنة طويلة لأفغانستان، وخطر إستراتيجي عظيم على باكستان. وبسبب الاحتلال الغاشم لأفغانستان من طرف السوفييت أولًا، ثم الأميركيين بعد ذلك، خبا الخلاف الحدودي المزمن بين الدولتين تحت جمر الاحتلال وناره الحارقة. وكان أثر الاحتلالين مختلفًا في علاقة أفغانستان وباكستان: أما الاحتلال السوفييتي فقد قرَّب بين الشقيقين، وجعلهما يقاتلان في خندق واحد، ويَنسيَان ما بينهما من شقاق مزمن. وأما الاحتلال الأميركي فقد بذر بذور شقاق جديد بينهما، أُضِيف إلى الشقاق القديم المتعلق بالأرض والحدود.

وقد تفاوتت مواقف الحكومات الباكستانية من الوضع الأفغاني في أثناء الاحتلالين: من الدعم السخيِّ ضد الغزاة الأجانب في الحقبة السوفييتية، إلى التعاون الخجول مع أولئك الغزاة في الحقبة الأميركية، إلى المناورات الغامضة والمواقف المتناقضة، تكيفًا مع مقتضيات وضع غير مريح لباكستان من كل الوجوه. وتعرَّض الأفغان في الأعوام التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 للكثير من الأذى من نظام الجنرال برويز مشرَّف

(1943–2023)، وهو «رجل علماني يرى في الإسلام أداة سياسية فقط» كما وصفه الملا عبد السلام ضعيف[54]، و«لا يهتم بالإسلام والمسلمين» كما وصفه الملا عبد الحي مطمئن[55]. فقد آذى الجنرال مشرَّف الشعب الأفغاني وحركة طالبان كثيرًا؛ خوفًا من سطوة الأميركيين، أو مجاراةً لأهوائهم. ولا تزال ذكريات مريرة من ذلك الأذى عالقة في الذاكرة الجمعية الأفغانية عمومًا، وذاكرة طالبان خصوصًا، نظرًا لما تعرَّض له بعض قادتها من تسليم للأميركيين ومهانة على أيديهم.

ولعل الملا عبد السلام ضعيف، سفير طالبان الأسبق في باكستان، أبلغ مثال على السياسات الباكستانية المتناقضة تجاه طالبان: فهو يروي في مذكراته كيف درَّبه ضباط باكستانيون على قتال السوفييت عام 1986، ثم كيف سلمته المخابرات الباكستانية إلى الأميركيين بعد ذلك بستة عشر عامًا– سنة 2002، فأودعوه سجن غوانتنامو سيِّئ الصيت عدة أعوام... في مثال صارخ على تأرجح العلاقة بين الطرفين، وتعقيد السياقات المحيطة بها. وقد كتب الملا ضعيف في مذكراته: «أدارت لنا الباكستان ظهرها، هي التي كانت شقيقتنا فيما مضى»[56]. وروى ضعيف قصة رؤيا طاردته في منامه عدة أيام قبل تسليمه للأميركيين، رأى فيها شقيقه يذبحه بسكين، فتأوَّلها بأنها تسليم الشقيق الباكستاني له بعد ذلك بمدة يسيرة[57]. وهذا أمر يعكس عِظَم الإحساس بالغدر في أعماق نفسه.

لكن مذكرات الملا ضعيف تكشف أيضًا أن الروابط بين الشعبين أعمق بكثير من أي تقلبات سياسية. فهو قد أورد في الكتاب قصص عدد من المسؤولين العسكريين الباكستانيين الذين ذرفوا دموعهم حزنًا على ما فعله به مشرَّف خدمةً للأميركيين[58]. كما تحدث عن تعاطف الضباط الباكستانيين معه بعد اعتقاله، وقبل ترحيله من باكستان، فقال: «عاملني جميع الضباط الذين قابلوني في بيشاور باحترام. لم يكلمني أحد منهم فعليًّا. كانوا ينظرون إليَّ بصمت، فأرى في وجوههم شفقة، وفي عيونهم دموعًا أبلغ بكثير من أي كلام»[59]. أما الضابط الباكستاني الأخير الذي رآه الملا ضعيف قبل ترحيله فقد كانت «تنهمر الدموع على وجنتيه»[60] خجلاً وحزنًا على ما يحدث. وأما التعاطف الشعبي الباكستاني مع محنة أفغانستان فقد حكى منه الملا ضعيف قصصًا كثيرة ومثيرة للمشاعر[61]. علمًا أن ذلك التعاطف كان يتجاوز الحدود العرقية والقومية، وأن الظلم أيضًا

كان يتجاوزها. ويكفي أن أشدّ رجال الأمن الباكستاني فظاظة معه، الرجل «الآتي من الجحيم»[62] –حسب تعبير الملا ضعيف– كان بشتونيًّا.

ولا تنسَوا الفضل بينكم

ومع كل ذلك، فإن الفظاعات التي أصابت بعض قادة طالبان وأتباعها في أثناء الهجمة الأميركية على المنطقة، والمرارات العالقة بقلوبهم جراء الانحناءة الباكستانية للابتزاز الأميركي بعد هجومات 11 سبتمبر، يجب ألَّا تُنسيهم الروابط العميقة بين الشعبين، وأن باكستان كانت السَّنَد والمدَد لهم ثلاثة عقود، وأنها لا تزال هي الأخ الأكبر، والعُمْق الإستراتيجي الطبيعي لأفغانستان، بالإضافة إلى فضلها الذي لا يُنكَر في استضافة ملايين المهاجرين الأفغان عقودًا، ودعم الجهاد الأفغاني ضد السوفييت. فلا يليق بطالبان أن تتنكر لذلك التاريخ الطويل من البذل الباكستاني السخي للشعب الأفغاني وجهاده، ولحركة طالبان على وجه التخصيص، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[63].

ويُحسَب لباكستان كذلك أنها مارست لعبة مزدوجة، حتى وهي تنحني للعاصفة الأميركية الهوجاء، فحافظت أجهزتها العميقة على الكثير من دعمها لحركة طالبان وصِلاتها بها، رغم مخاطر ذلك وصعوبته[64]. وقد أدرك الأميركيون تلك اللعبة المزدوجة، وكثيرًا ما اشتكوا من أن المخابرات العسكرية الباكستانية ظل قلبها دائمًا مع أفغانستان، ومع طالبان الأفغانية. وقد صدرت دراسات غربية وافرة عن دعم المخابرات العسكرية الباكستانية لحركة طالبان الأفغانية خلال فترة الاحتلال الأميركي لأفغانستان التي دامت عشرين عامًا، منها دراسة ماتْ ولدمان بعنوان طريف هو: «الشمس في السماء» إشارة إلى أن الموضوع أوضح من الشمس في رابعة النهار كما تقول العرب. وفي الدراسة يتهم ولدمان المخابرات العسكرية الباكستانية بأنها «لعبت لعبة مزدوجة بشكل مدهش»[65]، حيث تظاهرت بالتعاون مع الأميركيين ضد نظام طالبان، بينما حافظت على دعم كثيف لطالبان ضد الاحتلال الأميركي لأفغانستان.

فمن الواضح أن الدولة العميقة الباكستانية لم تتخلَّ عن أفغانستان في أعقد الظروف، حتى في ظل نظام مشرَّف الخانع للأهواء الأميركية. ولذلك ظل العديد من قادة طالبان

مقيمين آمنين في باكستان بعد انهيار حكمهم في كابول، منهم كبار قادة الحركة الممسكين بزمام الأمور اليوم في أفغانستان. وكان هذا الموقف محكومًا بروابط الأخوة الإسلامية والإنسانية مع الشعب الأفغاني، بالإضافة إلى الاعتبارات الإستراتيجية التي تجعل باكستان غير راغبة ولا مطمئنة للوجود الأميركي عند ظهرها في أفغانستان.

ومن الوفاء وعدم نسيان الفضل بين الأشقاء أيضًا أن تتسم باكستان بمزيد من الصبر والاحتواء والتحمُّل في تعاملها مع اللاجئين إليها من أفغانستان. إذ بدأت باكستان مؤخرًا إرجاع اللاجئين الأفغان إلى بلادهم، لكنها تسرعت في ذلك، ولم تراع عمق ارتباطهم بباكستان، حيث وُلِد الكثير منهم فيها، بل ووُلد آباؤهم وأمهاتهم على أرضها. بالإضافة إلى أن الوضع الاقتصادي في أفغانستان لا يسمح بعودة أعداد وافرة منهم في فترة وجيزة. ويبدو لي أن الموضوع يستلزم من القيادة الباكستانية ترفُّقًا وتدرُّجًا، ومراعاة لخصوصية العلاقة بين الشعبين، وعمق التداخل بينهما، فضلاً عن الحساسيات العرقية والسياسية ذات الصلة بالخلاف الحدودي.

فلا داعي لتعجل باكستان في إرجاع اللاجئين الأفغان، وهي دولة كبيرة قادرة على الاستمرار في إيواء ما بقي منهم لبعض الوقت، حتى تستقر الأوضاع في أفغانستان، وتتقدم مسيرة الإعمار، وينتعش الاقتصاد المحلي. وقد اقترح المفكر العسكري الباكستاني طغرال يامينْ حلاًّ أكثر إنسانية ومواءمة، فقال: إن «على الحكومة [الباكستانية] أن تمنح الجنسية للجيل الثالث والرابع من اللاجئين الأفغان الذين ثبت ولاؤهم لباكستان، واحترامهم لقوانينها»[66]. ويمكن التفكير بشيء من الخيال السياسي في حلول إبداعية أخرى، مثل منح الجنسية المزدوجة لبعض سكان المناطق الحدودية في البلدين، من أجل توثيق الروابط والأرحام، وتجاوز الحساسيات السياسية، ضمن حل جذري لمعضلة الخلاف الحدودي المزمن.

مأزق الدولة الحبيسة

ومن جذور الشقاق بين أفغانستان وباكستان كون أفغانستان تعاني «انتقام الجغرافيا» -حسب تعبير روبرت كابلان في كتابه المعنون بهذا العنوان[67]. فهي دولة حبيسة لا تملك منفذًا على البحر، وهذا جعلها تُحسُّ بالاختناق، شأن الدول الحبيسة عادة، بحكم

المعاناة من غلاء تكاليف النقل، والتعقيدات الإدارية في الاستيراد والتصدير[68]. وفي حالة أفغانستان امتزجت المشاعر القومية البشتونية مع أعباء الجغرافيا السياسية في الدولة الحبيسة، فعبَّر قادة أفغانستان منذ الأيام الأولى لاستقلال باكستان عن مطامحهم إلى التمدد غربًا، وتملُّك منفذ بحري على بحر العرب.

ولا يزال بعض القوميين الأفغان يرون أن من حقهم الحصول من باكستان على منفذ بحري. وهو أمر ممكن، لا كحقٍّ قانوني في الأرض الباكستانية، بل كتفاهُم أخوي بين الدولتين الجارتين، يحترم سيادة باكستان، ويحقق التكامل الاقتصادي معها. أما السعي إلى الحصول على منفذ بحري بالتنازع مع باكستان، والتشكيك في شرعية سيادتها على مناطقها الشمالية الغربية، فهو أمر خطير على البلدين. كما أنه لا يتحقق إلا باقتطاع قسط وافر من الأراضي الباكستانية، والسيطرة على كامل الحدود الباكستانية الإيرانية، وجزء من الساحل الباكستاني. وهذا أمر مستحيل عمليًّا.

وإذ لم تتحقق المطامح الأفغانية في تملُّك ساحل على بحر العرب، أصبحت أولويتها هي الحصول على ممرّ مريح إلى البحر عبر دول الجوار. ويوجد أمام أفغانستان -نظريًّا- خياران للخروج من وضعها الحبيس، أحدهما عبر الأراضي الباكستانية، والثاني عبر الأراضي الإيرانية[69]. ومن الطبيعي أنها اختارت دائمًا الاعتماد في تجارتها على ميناء كاراتشي الباكستاني، بحكم الروابط العميقة بين البلدين، وهي روابط تتجاوز الأنظمة السياسية المتبدلة، إلى التداخل البشري الكثيف بين الشعبين. وفي حالة طالبان تحديدًا توجد صلات خاصة في تاريخ علاقتها بباكستان يمكن البناء عليها، وهي صلات ترجِّح خيار باكستان على خيار إيران، إذا صحَّت النيات، وسادت الحكمة السياسية. فقد لاحظ عبد الستار سعيد في سيرته للملا محمد عمر أن مِن بين الدول الست (باكستان وإيران وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان والصين) المحاذية لأفغانستان «كانت باكستان هي الوحيدة التي اعترفت بالإمارة الإسلامية كحكومة شرعية في أفغانستان»[70]. أما إيران فتوجد مشكلة قديمة في الثقة بينها وبين طالبان؛ لأنها «كانت تقف في صف الخصوم»[71]. فمن غير المرجّح أن تكون بديلاً على المدى البعيد.

ومع كل ذلك تحاول أفغانستان منذ مدة أن تجد طريقًا إلى البحر عبر إيران، تخفُّفًا من

الاعتماد الكامل على ميناء كراتشي الباكستاني، وذلك عبر ميناء شاباهار الإيراني المطل على خليج عُمان[72]. وهو ميناء تبنيه الهند، وتسعى لاستخدامه للالتفاف حول باكستان، والوصول إلى أفغانستان، ومن ورائها دول آسيا الوسطى، بعيدًا عن الأراضي الباكستانية. وقد وقَّعت أفغانستان اتفاقًا ثلاثيًّا مع الهند وإيران عام 2016 للاستفادة من هذا الميناء. كما أن الهند تريد من ميناء شاباهار منافسًا لميناء غوادر الباكستاني العملاق الذي بنته الصين على الساحل ذاته، وكأن الهند بذلك تحاول قطع الطريق على كل من الصين وباكستان، خصوصًا أن المسافة بين الميناءين لا تزيد على سبعين كيلومترًا.

ولا تختلف سلطة طالبان الآن في حماسها لميناء شاباهار الإيراني عن السلطات السابقة في كابول، رغم أن الهنود صريحون في أن من أهداف استثمارهم الضخم في هذا الميناء إبعاد أفغانستان عن باكستان[73]. وهو أمر منسجم مع سياسات الهند الثابتة في استغلال أي خلاف بين الدولتين لزعزعة الاستقرار داخل باكستان[74]. وهذا مما زاد سخط باكستان على طالبان، إذ كانت تتوقع منها أن تكون أكثر مراعاة للمصالح الباكستانية من غيرها من القوى السياسية الأفغانية. ورغم أن من حق أفغانستان تنويع منافذها البحرية، وأن إيران جار مهمّ يحسُن بالدولتين التعاون معه، فإن دخول الهند على الخط، أثار حفيظة الباكستانيين. وقد يكون من المفيد هنا التذكير بأن الهند هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي دعمت الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، بكل ما ترتب عليه من مصائب لا يزال يعاني آثارها الشعب الأفغاني إلى اليوم.

لا بديل عن التكامل

قد تحصل أفغانستان على حرية مناورة أكبر من خلال شاباهار الميناء الإيراني، ومع ذلك فإن روابط شعبها بالشعب الباكستاني لا يمكن التعويض عنها بأي طريق تجاري، مهما بدا مغريًا. علمًا بأن المصلحة متبادلة: فباكستان في حاجة إلى أفغانستان أيضًا ممرًّا تجاريًّا إلى آسيا الوسطى. كانت باكستان وهي تستثمر في دعم حركة طالبان عقودًا تتوقع من الحركة بعد عودتها للسلطة عام 2021 عدة أمور، منها: إغلاق ملف الخلاف الحدودي، والابتعاد عن أي تقارب مع الهند على حساب باكستان. وهذا توقُّع مفهوم، فباكستان في مسيس الحاجة إلى ظهير أفغاني يؤمِّن لها ظهرها، ويكون عمقًا إستراتيجيًّا

لها في صراعها التاريخي مع الهند. ويتوقع كل المسلمين من الإمارة الإسلامية في أفغانستان أن تكون سندًا ومددًا لباكستان في صراعها مع الهند، لا أن تكون وسيلة للهند لتطويق باكستان، خصوصًا أن تعاون الدول الإسلامية الثلاث المحيطة بالهند (باكستان وأفغانستان وبنغلاديش) قد يساعد في رفع الضيم عن مئتي مليون مسلم هندي، يعانون الاضطهاد الديني والسياسي على أيدي حكومة ناريندرا مودي ذات التوجهات الهندوسية اليمينية المتعصبة.

ورغم أن وجود علاقات دبلوماسية وتجارية مع الهند ليس مما يُعاب على أفغانستان، وهو يدخل ضمن سيادتها بصفتها دولة، فإنه تلزم مراعاة التوقيت والسياق في السياسة. وليس من الحكمة أن تتقارب الإمارة الإسلامية في أفغانستان مع الهند في هذه الظروف، بينما لا تزال دماء الحرب الأخيرة بين الهند وباكستان طرية. ويبدو لي أن الهند اليمينية بقيادة رئيس الوزراء مودي أحسّت مؤخرًا بالطوق الإسلامي من حولها، بعد المصالحة التاريخية بين باكستان وبنغلاديش، وسقوط نظام الشيخة حسينة الاستبدادي الموالي للهند، وفي ظل صعود الصين المنافسة لها، والمطلة عليها من قمم جبال الهمالايا. فالهند تسعى الآن لفك الحصار الإسلامي الصيني عنها بمد اليد إلى أفغانستان، وهذا فخٌّ خطير إذا وقعت فيه طالبان فسيكون خسارة أخلاقية ومعنوية لها. خصوصًا مع متابعة كل العالم الإسلامي الاضطهاد الهندوسي للمسلمين خلال الأعوام الأخيرة.

ربما يحتاج قادة أفغانستان أن يدركوا أن بلدهم ليس البلد الحبيس الوحيد في العالم، بل في العالم أربع وأربعون دولة حبيسة، تواجه كل منها مشكلات وتحديات شتى[75]. وبعض هذه الدول أكبر مساحة من أفغانستان، مثل كازاخستان، وبعضها أوفر منها سكانًا مثل إثيوبيا. بل ثمة دول تعاني حبسًا مضاعفًا، مثل أوزبكستان: فلا منفذ لها على البحر، ولا منفذ لجيرانها المحيطين بها على البحر. والأوْلى في المنطق العملي والحكمة السياسية أن يفكر قادة أفغانستان في هذا الأمر بروح التعاون والتكامل مع باكستان، لا بروح التصادم والتنازع معها، وأن يَحذروا الوقوع فيما وقعت فيه من قبلُ دول حبيسة –أو شبه حبيسة– من مصائب، جراء التعامل مع اختناقها الجغرافي بمنطق غير عقلاني.

ولعل أفغانستان تأخذ العبرة من تاريخ العراق القريب. فالعراق دولة شِبْه حبيسةٍ،

بحُكم إطلالَتها الضيقة جدًّا على الخليج، منفذِ العراق البحري الوحيد على العالم، وهي تقارب أفغانستان في المساحة وفي عدد السكان. يشرح الباحث العراقي عبد الوهاب القصاب مأزق العراق فيقول: «وضْعُ العراق الجيوبوليتيكي لا يتناسب مع اتساعه الجغرافي والسكاني: لدينا بلد مساحته نصف مليون كيلومتر مربع، وسكانه يناهزون الثلاثين مليونًا أو يزيد، وإمكاناته تجعله بلدًا واعدًا؛ إلا أنه بلد شبه مغلق جغرافيًّا، بلد يشبه فيلاً يقع مقلوبًا على خرطومه (شط العرب)، تشاركه إيران في منفذ تنفُّسه الشرقي، والكويت في منفذ تنفسه الغربي. موقعٌ جيوبوليتيكي يحمل كل أوزار الجغرافيا التي تُفرَض على بلد»[76]. لكن الفيل العراقي الذي تشاركه إيران مِن مَنْخِره الشرقي، وتشاركه الكويت مِن مَنْخِره الغربي، لم يصبر على وضعه الحرج، ولا تعامَل معه بمنطق عقلاني عملي، بل خبَط خبْط عشواء يمنة ويسرة بحثًا عن متنفَّس، دون مراعاة للعواقب، فكانت الحرب العراقية الإيرانية، ثم حرب الكويت كارثة على العراق وشعبه.

اللعبة الكبرى الجديدة

لم تكن أميركا بعيدة عن توريط العراق في المآزق التي انتهت بتدميره وتمزيق مجتمعه. وكل ما كان يتطلبه الأمر هو حفز الإحساس العراقي بالاختناق، وشحذ نرجسية قادته، ليندفعوا إلى قرارات هوجاء دون نظر في العواقب، بدل التعاطي العملي مع مقتضيات الجغرافيا السياسية التي لا ترحم. وقد لاحظ قائد أركان الجيش العراقي في أثناء الحرب العراقية الإيرانية الفريق أول نزار الخزرجي «النفق المظلم الذي أُعِدَّ لينزلق فيه العراق، ويتورَّط بحرب استنزاف طويلة تدفع باتجاه هدفين: تحييد قدرة العراق الفائقة باعتبارها عاملاً حاسمًا في المواجهة مع العدو الإسرائيلي من جهة، ثم ترْك الحرب لتأخذ ضريبتها الباهظة من البلدين المتحاربين اللذين كان احتواؤهما وإنهاكهما هدفًا هو الآخر يصبُّ في مصلحة ذلك الكيان العدواني»[77].

وإذا كانت أميركا غير بعيدة عن إشعال الحرب بين العراق وإيران، ودفع العراق الحبيس إلى غزو الكويت، ثم استغلال تلك الاندفاعات العراقية غير المحسوبة لتدمير العراق، والتمكُّن من رقاب أهل المنطقة... فإنها ليست بعيدة اليوم عن حفز الشقاق بين أفغانستان وباكستان من جديد، فضلاً عن مشاركتها في تطويق باكستان بالتعاون مع الهند.

لذلك منحت أميركا الهند استثناء من عقوباتها على إيران، لتمكينها من بناء ميناء شاباهار على الساحل الإيراني، للربط بين الهند وأفغانستان. ويسعى الأميركيون اليوم إلى زرع الريبة في نفوس الأفغان بأن باكستان تتآمر معهم على أفغانستان. وهم إنما يطمحون لإشعال حرب بين البلدين الشقيقين، تكون انتقامًا لأميركا من أفغانستان، واستنزافًا لطاقة باكستان، وزرعًا للألغام في محيط العملاق الصيني الحافز لانتزاع القيادة العالمية من أميركا.

ففي حين يتبارى كتَّاب اليمين الهندوسي من الهنود في وصف قائد الجيش الباكستاني المارشال عاصم منير بأنه «الجنرال الملاَّ»، و«الجنرال الجهادي»[78] ويتحدثون عن أسرته المتدينة، وعن حفظه للقرآن الكريم[79]، ويقولون: إنه يسعى لتحويل باكستان إلى «قلعة إسلامية»[80]، ويسعى إلى أسلمة الجيش الباكستاني...[81] يعتقد بعض قادة طالبان أن المارشال منير يتآمر على النظام الإسلامي في أفغانستان، وبأنه مجرد لعبة بأيدي الأميركيين. ويبدو أن قادة طالبان لم يستوعبوا التوازنات الدقيقة التي تعتمدها الدولة العميقة الباكستانية منذ عقود في علاقتها بأميركا والصين والهند، فهم يفسّرون الأمور ببساطة مفرطة، لا تدرك دقة الصراعات بين العمالقة (الصين والهند وروسيا وأميركا) على المنطقة، والمساحات الرمادية المتداخلة في تلك الصراعات. والواقع أن الشقاق الأفغاني الباكستاني المزمن يتجاوز مواقف الأشخاص ومطامحهم إلى مصائر الدول والشعوب. وليس في باكستان اليوم -بكل استقطاباتها السياسية المؤسفة- من سيقبل تقسيم الشعب الباكستاني، أو الأرض الباكستانية. فلا فرق بين القائد العسكري ذي الجذور البنجابية عاصم منير، والزعيم السياسي ذي الجذور البشتونية عمران خان، في قضية وحدة باكستان وسيادتها على أرضها وشعبها.

والمتابع لما ينشره الإعلام الهندي، ومراكز الدراسات الهندية يدرك مدى اغتباط اليمين الهندوسي الحاكم في الهند اليوم بالشقاق بين أفغانستان، وسعي الهند الحثيث لاستغلال هذا الشقاق من أجل تدمير الطرفين، وخلخلة الطوق الإسلامي المحيط بها، منذ أن فقدت نفوذها في بنغلاديش. كما أن الملمّ بانزياحات مركز القوة في النظام الدولي لمصلحة الصين على حساب أميركا لا يخفي عليه أن أميركا تسعى إلى تحويل الشقاق القديم بين أفغانستان وباكستان إلى بؤرة من اللهب، تستنزف بها الجناح الشرقي

من العالم الإسلامي، وتشغل الصين بالصراع عند خاصرتها الغربية عن طموحاتها الاقتصادية والإستراتيجية في آسيا والعالم. فاللعبة الكبرى القديمة التي أدارتها بريطانيا روسيا القيصرية في المنطقة خلال القرن التاسع عشر، أصبحت لعبة صغيرة بالمقارنة مع لعبة الصراع الدائر في القرن الواحد والعشرين بين أميركا والصين. فهل يدرك الإخوة في طالبان أبعاد هذه اللعبة الكبرى الجديدة؟!

علمًا بأنه لا يوجد من بين الدول الإسلامية من يؤيد أفغانستان في طعنها بشرعية الحدود الباكستانية، والإصرار على استمرار الخلاف المزمن معها في هذا الموضوع. وقد حاولت أفغانستان منذ سبعينيات القرن العشرين عرض خلافها مع باكستان في قمم الدول الإسلامية، فلم تجد آذانًا صاغية. وروى غوث في كتابه **سقوط أفغانستان** نماذج من ذلك[82]. كما أخفقت مساعي دول إسلامية في الإصلاح بين الطرفين، وحمَّلت بعضها –ومنها السعودية ومصر– حكومة محمد داود مسؤولية إخفاق الوساطة[83]. وحضت دول إسلامية –مثل الجزائر– أفغانستان في السبعينات أن لا تثير هذه المشكلة الخلافية بين الأشقاء في القمة الإسلامية، وهو موقف كادت تجمع عليه الدول العربية في لقاءاتها الخاصة مع القادة الأفغان آنذاك، كما يعترف غوث[84]. فواضح أن إثارة هذا الموضوع لا تثمر سوى العزلة الدبلوماسية لأفغانستان بين دول العالم الإسلامي، إذ لا أحد يرغب في التورط في أمور تتضمن التشكيك في وحدة باكستان أو سيادتها على أرضها. فما بالك وأفغانستان تعيش اليوم عزلة سياسية خانقة، ومحاصرة دبلوماسية جائرة؟!

تألُّم دون تعلُّم؟

تساءلتُ في بحث لي بعد انتصار طالبان المؤزَّر على الاحتلال الأميركي، ورجوعها إلى السلطة عام 2021: «هل تعلَّمتْ طالبان بعد أن تألَّمتْ»؟ وأشرت إلى أن «النصر العسكري والتصدر السياسي مجرد بداية، والتحدي الحقيقي يبدأ الآن حين تمسك طالبان بمفاصل الشأن العام في أفغانستان». ثم مِلت إلى انطباع سائد يومها عن العلاقة المستقبلية بين طالبان الجديدة وباكستان، فكتبتُ:

«الباكستانيون هم أكثر الناس سعادة بعودة أفغانستان إلى الصدارة، بل هم ليسوا بعيدين عن الاشتراك العملي في تلك العودة، إذ طالبان كانت –ولا تزال– امتدادًا

إستراتيجيًّا لباكستان داخل أفغانستان. وقد وقّعت الحكومة الأفغانية التي ظهرت تحت الرعاية الأميركية خلال العقدين الأخيرين في الكثير من الفجاجة والغباء السياسي في تعاملها مع باكستان، وانحاز بعضها انحيازًا مشينًا ضد باكستان لمصلحة غريمها التاريخي الهند، انتهازية وتقربًا للأميركيين. فصعود طالبان الجديد يخدم باكستان، ويفتح أمامها فرصة جديدة لترسيخ نفوذها الإقليمي في آسيا الوسطى، وتوثيق حلفها الإستراتيجي مع الصين»[85].

كانت كل الدلائل يومها تدل على أن العلاقة بين البلدين الشقيقين ستشهد نقلة نوعية، وأن ما تتوقعه باكستان من طالبان في نسختها الثانية أمر محسوم، وأهمه تجاوز عقدة خط دوراند المزمنة من خلال الاعتراف بحدود باكستان الدولية، والابتعاد عن أي تحالف مع الهند على حساب باكستان، خصوصًا في ظل حكم اليمين الهندوسي الحالي المعادي للمسلمين داخل الهند وخارجها. لكن مسار الأمور في الأعوام الأربعة الماضية برهن على أن طالبان لا يزال أمامها الكثير لتتعلمه، وأن أثقال التاريخ التي تقيدها أقوى من أي اندفاع متفائل بالمستقبل.

يورد الملا ضعيف في مذكراته عددًا من المتاهات التي وقعت فيها طالبان خلال فترة حكمها الأولى، منها: تحطيم التماثيل البوذية الذي جيَّش مجتمعات آسيوية ضد طالبان. وكانت الحكمة السياسية تقتضي حلًّا وسطًا بشأنها، مثل قبول العرض الياباني بنقلها إلى اليابان. يقول الملا ضعيف وهو يتأمل الموضوع بأثر رجعي: «كان توقيت تحطيم الآثار [البوذية] صعبًا عليَّ... بل إن تفجير التماثيل قد رفع توتر علاقات أفغانستان الخارجية. ولم يكن لي أي دور في القرار المتعلق بالتماثيل، ولم يستشرني أحد. وعلى الرغم من أني كنت مقتنعًا بأن تحطيم التماثيل جزء من تطبيق الشريعة، فإني اعتبرتُ مسألة التماثيل أكثر من مسألة دينية، وأن تحطيمها لم يكن ضروريًّا، وأن توقيته سيّئ. ولكن حالما حُطِّمت التماثيل عانت الإمارة من خسارة كبيرة»[86].

ومن سوء التقدير الذي وقعت فيه الحركة ما أورده الملا ضعيف في مذكراته أيضًا من زيارته للملا عمر في قندهار بعد حوادث 11 سبتمبر، لينذره بما هو آتٍ من حرب طاحنة مع الأميركيين، ثم يعقب على ذلك بالقول: «لم يصدِّق الملا عمر تفاصيل ما قلتُه

له، وقال: إن الولايات المتحدة لن تشن هجومًا دون سبب وجيه»[87]. وبينما كان العالم يترقب العاصفة الأميركية المدمِّرة التي تتحفز لضرب أفغانستان «كان الملا عمر يظن أن احتمال هجوم تشنه الولايات المتحدة لا يُجاوز العشرة في المئة فقط»[88]، كما ينقل عنه الملا ضعيف.

لكن سوء التقدير الأكبر، والدرس الأعظم والأخطر الذي لم تتعلمه طالبان -رغم كل المصائب التي مرت بها أفغانستان- هو عدم الاعتراف بالحدود الدولية مع باكستان، ورفض إغلاق هذا الملف الذي سمَّم علاقات الدولتين على مدى ثمانية عقود، وهو ملف يوشك اليوم أن يفجّر حربًا مع باكستان، وهي أوثق الجيران رحمًا بالشعب الأفغاني، وأشدهم حرصًا على أفغانستان. وقد استثمرت باكستان في حركة طالبان ثلاثة عقود، آملة أن تكون الحركة بتربيتها الإسلامية أوسع باعًا من القوميين البشتون ذوي الخلفيات اليسارية والعلمانية، لكن طالبان خيّبت ظن باكستان، وأخشى أنها ستخيّب ظن الرأي العام الإسلامي عبر العالم أيضًا، إذا دفعت بالأمور إلى التصفية بالوسائل الخشنة.

خسارة كبرى ومركَّبة

إن الشقاق الحالي بين أفغانستان وباكستان يرجع إلى سببين رئيسين: أولهما البساطة التي تتعامل بها طالبان -بعد رجوعها إلى السلطة- مع الملفات السياسية والإستراتيجية، وهذه مشكلة مزمنة ربما ترجع إلى ظروف ميلاد الحركة ابتداء، فهي «لم تولد مشروعًا سياسيًّا ذا رؤية فكرية أو سياسية متبصرة... بل كانت استجابة أمنية مجتمعية لا غير»[89] كما يذهب إليه أحمد فال الدين. ولذلك فإن الأفغان «ينجحون نجاحًا باهرًا في إبطال الباطل، لكنهم يَكْبُون حين يصلون لإحقاق الحق»[90]. ولم يغب هذا الضعف التكويني في الثقافة السياسية عن ملاحظة بعض قادة الحركة ذاتها، فالملا مطمئن -مثلًا- ينتقد الحركة في ختام مذكراته، فيقول: «لا تمتلك طالبان خططًا متسقة ومنهجية في الشؤون السياسية والدبلوماسية»[91]. كما ينتقد قادة الحركة بأنهم: «لا يعطون أهمية للأمور الأساسية، أو الخطط طويلة الأجل التي تؤسس لعلاقات متينة، وبالتالي يخفقون في الحفاظ على تحالف مستدام، وعلاقة إستراتيجية موثوقة مع أي جهة»[92]. وهذا أمرٌ يَصدُق على علاقة طالبان بباكستان أكثر من أي أمر آخر.

أما السبب الثاني فهو عدم الصبر والتفهم الكافي من طرف باكستان للمعضلات المزمنة التي يعانيها الشعب الأفغاني، وعدم المرونة الذهنية والسياسية في التعاطي مع تلك المعضلات، بينما تحتاج باكستان إلى صبر إستراتيجي في التعاطي مع أفغانستان، وعدم التسرع في اتخاذ خطوات عقابية ضدها، وإن أخطأت في حق باكستان، أو خيّبت آمالها. فالتسرع في استعمال قوة الجيش الباكستاني ضد الأفغان، دون حساب لثقافة الإباء والتمرد الراسخة في نفوسهم، وإرجاع اللاجئين الأفغان إلى بلادهم المهدَّمة دون مراعاة للظروف الاجتماعية الصعبة في أفغانستان، كل ذلك لا يتناسب مع سلوك الأخ الأكبر، ولا يخدم العلاقات الإستراتيجية بعيدة المدى بين البلدين الشقيقين.

وليس من ريب في أن باكستان قد تخسر الكثير بعداء أفغانستان، خصوصًا في مجال الأمن الداخلي والاستقرار السياسي، وفي مجال علاقاتها الاقتصادية والإستراتيجية مع الصين ومع آسيا الوسطى. لكن خسارة أفغانستان أكبر بكثير. وهي خسارة مركَّبة تشمل العزلة الخانقة، وقطيعة الأرحام مع الشعب الباكستاني، وربما الحرب المدمرة داخل أفغانستان ذاتها، أو بين البلدين، لا قدر الله. ومهما تحقِّقْ أفغانستان من مكاسب في سعيها اليوم إلى الالتفاف حول باكستان، بنسج علاقات مع الهند وإيران وروسيا، فلا بديل لديها عن التكامل مع شقيقتها باكستان. وأي قطيعة مع باكستان ستترك جراحًا عميقة في الدولة الأفغانية والمجتمع الأفغاني؛ بسبب التداخل البشري الكثيف بين البلدين.

ولا يمكن أن ننسى أن على دول العالم الإسلامي قسطًا من المسؤولية في السعي إلى الإصلاح بين الأشقاء في البلدين، خصوصًا الدول ذات الفضل والسعة، أو ذات التأثير السياسي والدبلوماسي. وقد قدَّمت قطر وتركيا جهودًا حميدة في هذا المضمار، لكن الأمر يحتاج إلى عمل أوسع. فاعتراف دول منظمة التعاون الإسلامي بحكومة الإمارة الإسلامية في أفغانستان -مثلا- خطوة ضرورية، وقد تأخّرت كثيرًا. وهي مهمة من أجل مساعدة القيادة الأفغانية على الخروج من «عقلية الحصار» المتحكمة فيها، بسبب طوق العزلة الدبلوماسية والاقتصادية الجائرة على بلادها. كما أن الدعم الاقتصادي من الدول العربية والإسلامية للاقتصاد الأفغاني والباكستاني -خصوصًا دول الخليج القريبة من البلدين مكانًا ووجدانًا- ضرورة حيوية، وعامل محوري في تهدئة الأوضاع، وإصلاح ذات البين، وحل مشكلة اللاجئين.

معالمُ للزمن القادم

وحاصل الأمر أن الخلاف بين أفغانستان وباكستان لا يمكن حله دون التنقيب في جذور الشقاق القديم بينهما وسياقاته، وأهمها: الخلاف حول خط دوراند الحدودي، والصراع التاريخي بين الهند وباكستان، ومعضلة الدولة الأفغانية الحبيسة، وقضية اللاجئين الأفغان في باكستان، وعدم الاستقرار السياسي في البلدين، ومشكلة تنظيم طالبان باكستان... لكنّ أيًّا من المعضلات في العلاقة بين البلدين ليست عسيرة الحل، إذا توفرت الحكمة السياسية، ومراعاة الأرحام الإنسانية، والمصالح الإستراتيجية.

وربما يكون الخلاف الحالي عابرًا، وذلك ما أتمناه، لكنه يحتاج إلى حلّ غير عابر، بعد أن وصلت الأمور إلى عنق الزجاجة. فلنختم هذه الدراسة بأفكار عملية نرجو أن تكون معالم مُعينة على تجاوز هذا الشقاق:

• على باكستان ألّا تنسى أبدًا أنها هي الأخ الأكبر الذي يتعين عليه أن يصبر ويحتوِي ويتحمَّل. وكثيرًا ما أردِّد أنا أن خريطة باكستان تشبه صورة أسَدٍ متحفِّز يحمل أفغانستان على ظهره[93]. ولا أزال أرى أن هذا من الأقدار الجغرافية والتاريخية التي لا تستطيع باكستان التملّص منها.

• على قيادة أفغانستان الفصل بين الانتماء إلى القومية اجتماعيًّا، والانتماء إلى الدولة قانونيًّا، والحذر من التورط فيما يضر بوحدة باكستان، والكف عن توفير أي دعم أو غطاء سياسي لتنظيم طالبان باكستان، والتعاون مع باكستان ضد أي نزوع انفصالي يهدد وحدة أراضيها.

• على قيادة الإمارة الإسلامية في أفغانستان إدراك أن باكستان دولة وريثة للحدود التاريخية بين أفغانستان والهند البريطانية، وأن القانون الدولي، والرأي العام الإسلامي، ومصلحة الشعبين والبلدين، كلها يستلزم تسليم أفغانستان بذلك، واحترامها وحدة الأرض الباكستانية.

• على قيادة الإمارة الإسلامية في أفغانستان اتخاذ قرار تاريخي شجاع تعترف فيه رسميًّا بشرعية الحدود الدولية الحالية مع باكستان على أساس خط دوراند. فذلك أمر

ضروري لبناء الثقة، وأيُّ تأخير فيه زرعٌ لبذور شقاق في المستقبل. فالعبث بسيادة الدول لا يترك للمودة السياسية مجالًا.

• بعد الاعتراف الأفغاني بخط دوراند، تستطيع الدولتان النظر في صيغ غير تقليدية تصون الأرحام الإنسانية بين الشعبين، مثل منح الجنسية المزدوجة لبعض سكان الحدود، والحكم الذاتي في المناطق الحدودية، واستئجار أفغانستان ميناءً باكستانيًّا أمدًا طويلًا، يكون متنفسًا لها.

• على قيادة أفغانستان أن تدرك أنها، مهما ناورت في توسيع خياراتها الدبلوماسية، فإنه لا بديل لديها عن التعاون والتكامل مع باكستان. فمنطق الدين والتاريخ والجغرافيا والثقافة والمجتمع يفرض ذلك عليها، وهو خير لها من الحنين إلى «بشتونستان» الكبرى التي تجاوزها الزمان.

• على القيادة الباكستانية –السياسية والعسكرية– ألَّا تستسهل اللجوء للقتال في حل الإشكالات المزمنة مع أفغانستان، وأن تتعامل معها بحكمة ورويَّة وتفهُّم للمواريث الصعبة التي تواجهها، وعقلية الحصار التي تعيشها قيادتها؛ بسبب المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية الجائرة.

• على قيادة الإمارة الإسلامية في أفغانستان التعاون مع باكستان في تأمين الحدود، ومحاربة منظمات العنف الفوضوي، التي تقوِّض الدول، وتمزِّق المجتمعات، مثل حركة طالبان باكستان، فلا بناء ولا عمران دون أمن وأمان، ولا ثقة بين الدولتين إذا استمر العنف العابر للحدود.

• على باكستان أن لا تتعجل في إرجاع اللاجئين الأفغان إلى بلادهم، وأن تراعي جذورهم الممتدَّة في باكستان، والأرحام التي تربطهم بشعبها، وأن تبحث عن حلول إبداعية لاحتواء أجيالهم الجديدة ضمن النسيج الباكستاني العريض، وإعادة الراجعين منهم بكرامة، بعد اندمال جراح أفغانستان.

• على النخب السياسية والعسكرية الباكستانية أن تبذل جهدًا أكبر للتعافي من الاستقطاب؛ استعدادًا لخوض «اللعبة الكبرى» الجديدة بجدارة واقتدار. فباكستان في

محيط صعب، وهي بحاجة إلى الجمع بين الشرعية السياسية والصلابة العسكرية، ولن تنهض دون تلاقي جناحيها هذين.

• على دول منظمة التعاون الإسلامي الإسراع في الاعتراف الرسمي بقيادة الإمارة الإسلامية في أفغانستان، وتوفير الدعم الاقتصادي لها ولباكستان، لتتمكن الدولتان من تجاوز المعضلات البنيوية والاقتصادية. فمن المعيب أن تعترف روسيا بحكومة طالبان ولا تعترف بها الدول الإسلامية.

• على الأفغان والباكستانيين الاستفادة من قوة الصين واستثماراتها، ومن المظلة الإستراتيجية الصينية، من أجل تحقيق مصالحة تاريخية بينهما. فللصين مصلحة اقتصادية وإستراتيجية كبرى في السلم بينهما، وهي حليف أوثق وأوْلى بالاعتماد عليه من الهند ومن الولايات المتحدة.

• على قيادة الإمارة الإسلامية في أفغانستان أن تراعي الحساسيات الباكستانية الناتجة عن الصراع التاريخي مع الهند، وأن تكون سندًا لباكستان في تحقيق توازن إستراتيجي لمصلحة المسلمين في شبه القارة الهندية، ورفع الضيم عن المسلمين المضطهدين في كشمير وداخل الهند.

• على وسطاء الخير وإصلاح ذات البين بين باكستان وأفغانستان (تركيا وقطر) أن لا يتوقفوا عند وقف القتال بينهما، فذلك مجرد مهدِّئ ظرفي وإطفاء للحريق، وهو -على أهميته- لا يغني عن الغوص في جذر الأزمة المتعلق بشرعية الحدود، فهو الجمر المغذي للحريق تحت الرماد.

• على دعاة الإسلام ووُعاته من الحادبين على الدولتين الشقيقتين، المتألمين من سفك الدماء بينهما، أن يبذلوا جهدًا عمليًّا في تهدئة النفوس، وتبصير الطرفين بما يجمع بينهما، وبما يتعين على كل منهما فعله، والحكم بينهما بالعدل، دون مجاملة أو اكتفاء بالموقف الوعظي المتأسِّف.

عَود على بَدء

يتعلَّم الأذكياء بالحبر الأسود، ويتعلم الأغبياء بالحبر الأحمر. وأتمنى أن يتعلم

الأشقاء في أفغانستان وباكستان بالحبر الأسود، ويكفوا عن تبادل الرسائل بالحبر الأحمر، واسترخاص الدم المسلم في تصفية خلافهما. كما أرجو منهم أن يستلهموا أخوَّة الإسلام، وعبرة التاريخ المشترك، ومنطق الجغرافيا السياسية، فيتجنبوا مزالق الحروب العدمية التي قد يتوهم فيها الأخ أنه يبني مجدًا على أشلاء أخيه، وهما إنما يستنزفان ذاتيهما، ويُخربان بيوتهما بأيديهما. وربما نحتاج اليوم إلى تذكُّر سجَّادة إقبال الأفغانية من جديد؛ فما أحرى الباكستانيين بتأمل قول إقبال:

«هذا هو سرُّ الإسلام...

أخوَّة عالمية، وفيضٌ من المحبة

فحطِّموا أصنام اللون والدم، وذوبوا في الأمة...

بحيث لا يبقى طوراني ولا إيراني ولا أفغاني!»[94]

وما أجدر الأفغان اليوم بتذكر الكلمات التي نظمها إقبال على لسان شاعر البشتون العظيم، خوشحال خان ختك:

«فلتَذُب القبائل في الأمة، وبذلك يتحقق مجد الأفغان!»[95]

إن المكان اللائق بأفغانستان وباكستان أن تكونا على قلب واحد، ضمن الكتلة الإسلامية الضخمة في شبه القارة الهندية ووسط آسيا وغربها، لا أن تكونا شريكين متشاكسين، يدخل الأعداء من التصدع بينهما ليشُقَّ أمة الإسلام ويُضعف بنيانها، أو تستغله القوى الكبرى لمزيد من التوغل في المنطقة وإخضاعها. وإذا كان لا يمكن إعفاء باكستان من المسؤولية السياسية، بوصفها الأخ الأكبر الذي يتعين عليه أن يستوعب ويتحمَّل، فإن المسؤولية الكبرى في استمرار هذا الشقاق المتجدد تقع على عاتق أفغانستان، بموقفها السلبي المزمن من قضية الحدود مع باكستان، كما بيّنته هذه الدراسة بإطناب.

وإن أعظم ما يقدمه اليوم أمير المؤمنين في أفغانستان، الملا هبة الله آخوند زاده، للشعبين المسلمين الشقيقين، وللأمة الإسلامية بشكل عام- هو اتخاذ قرار تاريخي شجاع بالاعتراف بالحدود الدولية مع باكستان، وإغلاق هذا الجرح المفتوح منذ نحو

ثمانية عقود. وبذلك تُصان الأرحام الإنسانية بين الشعبين اللذين يجمع بينهما الدين والتاريخ والجغرافيا، وتنفتح أبواب التداخل والتكامل بين البلدين، بعيدًا عن العُقد التاريخية والعصبيات القومية، وتُطوَى صفحة هذا الشقاق المزمن بين الأشقاء في نهاية المطاف.

الهوامش والمراجع:

1. Abū al-Qāsim Zayd ibn ʿAlī al-Fārisī, Sharḥ Kitāb al-Ḥamāsa (Beirut: Dār al-Awzāʿī, bi-lā tārīkh), 2/147
2. Abd Allāh ibn Muslim ibn Qutayba, ʿUyūn al-Akhbār (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1418 H), 1/210
3. Iqbal, Collected Poetical Works, English Translation, Edited by Muhammad Suheyl Umar (Lahore: Iqbal Academy, 2000), 356-366.
4. Ibid., 67.
5. Ibid., 337.
6. Ibid., 358.
7. Ibid., 337.
8. Jonathan L. Lee, Afghanistan: A History from 1260 to the Present (London: Reaktion Books, 2018), p.141.
9. Iqbal, Collected Poetical Works, p.219.
10. Ibid., 296.
11. Amin Saikal, "Afghanistan and Pakistan: The Question of Pashtun Nationalism?" Journal of Muslim Minority Affairs, 30:1 (2010), p.7; Razvi, "Pak-Afghan Relations Since 1947," Pakistan Horizon, Vol. 32, No. 4 (Fourth Quarter, 1979) p.35.
12. On the "Great Game" between Tsarist Russia and the British Empire in the nineteenth century and its impact on Afghanistan, see: Farrukh Husain, Afghanistan in the Age of Empires: The Great Game for South and Central Asia (London: Silk Road Books, 2018).
13. Abdul Samad Ghaus, The Fall of Afghanistan: An Insider's Account (Washington: Pergamon-Brassey's International Defense Publishers, 1988), p.69.
14. Ibid., 70.
15. Ibid., 69.
16. Ibid.

17. Lee, Afghanistan: A History, 402; Ghaus, The Fall of Afghanistan, 35, 48.
18. Ghaus, The Fall of Afghanistan, p.66.
19. Razvi, "Pak-Afghan Relations Since 1947," p.35.
20. Malik Amir Muhammad Khan, "Pakistan- Afghanistan Relations: A Historical Perspective" NDU Journal (2025), p.174.
21. Lee, Afghanistan: A History, 400-401.
22. Ghaus, The Fall of Afghanistan, 15.
23. See the text of the treaty in Percy Sykes's 1940 publication:
Percy Sykes, A History of Afghanistan (London: McMillan & Co., 1940), 2/353.
24. Zarena Aslami, "Victorian Afghanistan, the Iron Amir, and the Poetics of Marginal Sovereignty," Victorian Studies, Vol. 62, No. 1 (Autumn 2019), p. 35.
25. Percy Sykes, A History of Afghanistan (London: McMillan & Co., 1940), 2/176.
26. The Life of Abdur Rahman Amir of Afghanistan, edited by Mir Munshi Sultan Mahomed Khan (London: John Murray, 1900), 160-164.
27. Thomas Barfield, Afghanistan: a Cultural and Political History (Princeton: Princeton University Press, 2023), p.154.
28. Ghaus, The Fall of Afghanistan, 15.
29. Ghaus, The Fall of Afghanistan, 16.
30. Abubakar Siddique, The Pashtun Question The Unresolved Key to the Future of Pakistan and Afghanistan (London: Hurst & Co.: 2014), p.27.
31. ʿAbd al-Sattār Saʿīd. ʿUmar al-Thālith. Tarjama al-Shaykh Mazār Raḥīm Ṣāliḥ. (Beirut: Durūb, 2023), p. 193.
32. Ibid., 191.
33. Amin Saikal, "Afghanistan and Pakistan: The Question of Pashtun Nationalism"? Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 30, No. 1, (March 2010), p.9.
34. Ghaus, The Fall of Afghanistan, p.73-74.
35. Ibid., 109.
36. Sabawoon Samim, "The Durand Line and the Fence: How are communities managing with cross-border lives?" (Afghanistan Analysts Network, 2014), p.6.
37. Lee, Afghanistan: A History, p.585.
38. Ghaus, The Fall of Afghanistan, p.68.
39. Louis Dupree, Afghanistan (Prinston: Prinston University Press, 1980), p.57.

40. National Statistics and Information Authority, Afghanistan Statistical Yearbook 2020 (Kabul: NCIA, 2021), p.I.
41. Lee, Afghanistan: A History, p.13.
42. Siddique, The Pushtun Question, p.27.
43. Conrad Schetter, “Playing the Ethnic Card: On the Ethnicization of Afghan Politics,” Studies in Ethnicity and Nationalism, Vol. 16, No. 3, (2016), p.464.
44. Barfield, Afghanistan, pp.25-27.
45. Gerald Toal, Near Abroad: Putin, the West and the Contest over Ukraine and the Caucasus (New York: Oxford University Press 2017), p. 55.
46. Serguei Alex. Oushakine, The Patriotism of Despair: Nation, War, and Loss in Russia (Ithaca: Cornell University Press, 2009), p.80.
47. al-Mallā ʿAbd al-Ḥayy Muṭmaʾin. al-Mallā Muḥammad ʿUmar wa-Ṭālibān wa-Bākistān. Tarjama Aḥmad Mawlānā wa-Anas Khaḍar. (Idlib: Markaz al-Khaṭṭābī li-l-Dirāsāt, 2022), p. 201
48. Ḍaʿīf. Ḥayātī maʿa Ṭālibān. Tarjama Bayātris Ṭaʿma. (Beirut: Sharikat al-Maṭbūʿāt, 2015), p. 244.
49. Saʿīd. ʿUmar al-Thālith, p. 183.
50. Muṭmaʾin. al-Mallā Muḥammad ʿUmar wa-Ṭālibān, p. 318.
51. Ibid., 322.
52. Ibid., 323.
53. Samim, “The Durand Line and the Fence,” pp.15-18.
54. Ḍaʿīf. Ḥayātī maʿa Ṭālibān, p. 224.
55. Muṭmaʾin. al-Mallā Muḥammad ʿUmar wa-Ṭālibān, p. 202.
56. Ḍaʿīf. Ḥayātī maʿa Ṭālibān, p. 263.
57. Ḍaʿīf. Ibid., pp. 282–283.
58. Ḍaʿīf. Ibid., p. 268.
59. Ḍaʿīf. Ibid., p. 288.
60. Ḍaʿīf. Ibid., p. 288
61. Ḍaʿīf. Ibid., pp. 268–276.
62. Ḍaʿīf. Ibid., p. 284.
63. Sūrat al-Baqara, āya 237.
64. Lee, Afghanistan: A History, p.651.
65. Matt Waldman, “The Sun in the Sky: The Relationship Between Pakistan's ISI and Afghan Insurgents," (London: Crisis States Research Centre, 2010), pp.1, 21.

66. Yamin, "Afghan Peace Process and Security Implications for Pakistan," Pakistan Journal of Terrorism Research, Vol. II, Issue 2. p.15.

67. Rūbirt Kāblān. Intiqām al-Jughrāfiyā: Mā alladhī Tukhbirunā bihi al-Kharā'iṭ ʿan al-Ṣirāʿāt al-Muqbila wa-ʿan al-Ḥarb Ḍidd al-Maṣīr? Tarjama Iḥāb ʿAbd al-Raḥīm ʿAlī. (al-Kuwayt: al-Majlis al-Waṭanī li-l-Thaqāfa wa-l-Funūn wa-l-Ādāb, 2014).

68. UNESCAP, Trade Facilitation in Selected Landlocked Countries in Asia (Bangkok: UNESCAP, 2006), p13.

69. Anwarul K. Chowdhury and Sandagdorj Erdenebileg, Geography Against Development: A Case for Landlocked Developing Countries (New York: UN-OHRLL, 2006), p.91.

70. Saʿīd. ʿUmar al-Thālith, p. 227.

71. Saʿīd. Ibid., p. 227.

72. Lee, Afghanistan: A History, p.29.

73. Shawn Amirthan, "What are India, Iran, and Afghanistan's Benefits from the Chabahar Port Agreement?" Strategic Analysis (Dec. 2016), pp.89-90; Ryan Mitra, "India's Persian desire– analysing India's maritime trade strategy vis-à-vis the Port of Chabahar," Maritime Affairs: Journal of the National Maritime Foundation of India (Jun 2019), p.6; Ahmed Leila, "The Economic Importance of Chabahar Port and the Available Opportunities for Iran, India, and Pakistan," Journal for Iranian Studies, Year 1, issue 1 (Dec. 2016), pp.100, 103, 107.

74. Muhammad Khan, "Pakistan- Afghanistan Relations," p.170.

75. an al-mushkilāt al-bunyawiyya wa-al-tanmawiyya allatī tuwājihuhā al-duwal al-ḥabīsa, rājiʿ hādhihi al-dirāsa al-mufaṣṣala, wa-hiya risālat dukṭūrāh li-l-bāḥith Budīl fī iḥdā al-jāmiʿāt al-Ūstrāliyya
Ramesh Chandra Paudel, "Growth and Export Performance of Developing Countries: Is Landlockedness Destiny?" A Ph.D. dissertation (Canberra: The Australian National University) July 2013.

76. ʿAbd al-Wahhāb al-Qaṣṣāb, al-Ḥarb al-ʿIrāqiyya–al-Īrāniyya 1980–1988: Qirāʿa Taḥlīliyya Muqārana fī Mudhakkarāt al-Farīq al-Awwal al-Rukn Nizār ʿAbd al-Karīm Fayṣal al-Khazrajī
(Beirut: al-Markaz al-ʿArabī li-l-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, 2014), p. 66.

77. Nizār ʿAbd al-Karīm Fayṣal al-Khazrajī, al-Ḥarb al-ʿIrāqiyya–al-Īrāniyya: Mudhakkarāt Muqātil
(al-Doḥa: al-Markaz al-ʿArabī li-l-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, 2014), p. 15. Muqaddima by ʿAbd al-Wahhāb al-Qaṣṣāb.

78. Raj Chengappa, "Asim Munir: Jihadi General," India Today, May 12, 2025. Retrieved on Nov. 11, 2025.

79. Debdutta Chakraborty, "Asim Munir, Pakistan's 'Hafiz-e-Quran' army chief who aimed for the jugular days before Pahalgam," The Print, 25 April, 2025. Retrieved on June 8, 2025.
80. "Who is Asim Munir, the Zia-style general shaping Pakistan's faith-driven military revival" The Economic Times, May 04, 2025. Retrieved on June 8, 2025.
81. Ajay Bisaria, "Munir's Mad, Bad Doctrine" Time of India, May 9, 2025. Retrieved on June 8, 2025.
82. Ghaus, The Fall of Afghanistan, p.117.
83. Dupree, Afghanistan, 539.
84. Ghaus, The Fall of Afghanistan, p.118.
85. Muḥammad al-Mukhtār al-Shinqīṭī, "Hal Taʿallamat Ṭālibān baʿd an Taʾallamat," Mawqiʿ al-Jazīra Net, 20 August 2021, rājaʿa yawm 10 November 2025.
86. Ḍaʿīf, Ḥayātī maʿa Ṭālibān, pp. 234–235.
87. Ibid., 261.
88. Ibid., 262.
89. Aḥmad Fāl al-Dīn. Ḥajar al-Arḍ: Ṣirāʿ al-Ghazāt wa-al-Ḥumāt fī Afghānistān. Doha: Al Jazeera Centre for Studies, 2021, p. 62.
90. Ibid., 174.
91. Muṭmaʾinn. al-Mullā Muḥammad ʿUmar wa-Ṭālibān, p. 330.
92. Ibid., 330.
93. Muḥammad al-Mukhtār al-Shinqīṭī, "al-Asad al-Bākistānī al-Mutaḥaffiz… Riḥlatī ilā Diyār Iqbāl wa-Āthārih," Mawqiʿ al-Jazīrah Net, May 5, 2024, accessed November 12, 2025.
94. Iqbal, Collected Poetical Works, 219.
95. Ibid., 296.